

أجزاء الأجزاء
وتقديرها

بسم الله الرحمن الرحيم
 هذه رسالة مشتملة على تحقيق معنى التصور والتحقيق وتعيينها بجزء
 إلى معنى بعبارة أخرى عليهم التصديق بالصواب أنهم أن العلم الذي هو مورد القسمة
 في التصور والتحقق هو العلم الحقيقي الذي لا يكون فيه كبرياء كعلم الله
 وعدم انحداراتها نفسها وعللها بالحق والآن لم ينحصر العلم في التصور والتحقق
 أو التصديق بوجه حصول صورة الخ في العقل والتحقق يستلزم التصور الذي هو
 والعلم الحقيقي لا يمكن بحصول صورة وأما العلم الحقيقي فإن شيئا لا يمكن
 فلا بد أن يكون يحصل صورها فينا أو حاله العلم أن لم يحصل لنا ولا نزل عنا
 في مستوى حال العلم وما قبله وهو صحيح وأن نزال أمرنا في العلم بهذا
 غير الزايل عند العلم بذلك والآن مكان العلم باجتماعها بالعلم بالآخر فيكون
 فينا، ويزيد تناسبا بحسب ما في قوتها أدراك من الأديان الغير المتناهية كالأشكال
 والأعداد المترتبة فتلك الأعداد هي صلة بين مرتبة موجودة معها لأنما كان العدد
 أكثر منها مستقرا للعدد لاقل لعدم الأقل يلي مستقرا لعدم الأكثر فإذا كان
 في الواحد والشيء، وعليه علمها موجودة فينا بالفعل فعدمتها في الأعداد
 التي يتناسبها فيكون فينا موجودة بالفعل، وتبين بطلان هذا في الحكمة فتبين
 بهذا أن العلم يحصل لا زائلا ولا يكون العلم غصلا لا يزال هو مع المنع والحق

Хос- 3714

10/10/19

[illegible]

آخر في النفس فظهر من هذا الشيء ان النفس عبارة عن حصول معنى النفس في النفس
 فظهر من هذا الكلام ان كل الحق مفرد او مركب او مركب بول كان حقيقة او امر او شيئا او
 اولية او حكم او غير ذلك والقضية هي من بين ما يكون مقبولة او غير مقبولة في القضية
 المقبولة اي التي عرض لها التصديق والتعريف مع ان لا يقتضي معنى القضية ^{كان} واد
 النفس بمعنى القضية التي هي المصدق بها واقرارها وقبولها له ومعنى الادعاء هو
 ان المعنى الذي حصل في النفس هو مطابق لما عليه الامر في نفس الوجود من اعين ان
 ذلك المعنى مطابق لما في نفس الامر اولاً لان النفس اذا عرفت المعنى بأنه مطابق لما
 في نفس الامر على ما هو عليه فيكون مطابقاً لما في نفس الامر لان المطابقة بينهما وان
 على طبيعة الحق في الحقيقة والتعريف من هذا الاستدلال في السفسطة وغيره من الصواب
 والتعريف ان كل حقيقة القضية قولاً في الحقيقة ^{في} وهو معنى ذلك ^{في} والكذب الذي
 يعرض في القضية اذا كان الاستدلال فيها في هذا الامر يعرض لها في نفس الامر
 ليس عبارة عن نفس الحكم بل نظمه المتأخرين ونسبوه الى الحكم والآن التعريف
 ادعاء ان الاستدلال ما طلقوا لفظ التعريف على الحكم بهذا المعنى يجب ان يتصور حقيقة
 التعريف والتعريف ليس رفع الاستدلال التي تورد عليها وتميل الى ان التعريف
 ما ذكرنا في الشيء ايضا في الشيء في الفصل الثالث في المقالة الاولى في هذا النفس الاول ^{ال}

في هذا

[illegible]

وبهذا تغير الوجود بمعنى الحقيقة كما في التفسير وهو معنى قوله ثم صدقناه اي اذ علمنا ان ^{مستحيل} ~~لا يتصور~~

الاشياء في العقل من غير ان يكون له تصور في العقل ^{الاشياء} ~~الاشياء~~ ثم صدقناه بحسب

ان يكون مرادنا بحسبها في التفسير به وهو ان يحصل في العقل صورة هذا التاليف ^{مطابقة} ~~مطابقة~~

للاشياء انما هي صيغته ^{صلي} ~~صلي~~ فلو اننا صدقناه اي ثم حصل في عقلنا صورة هذا التاليف

فليس المقصود من قوله اذا تصورنا معنى قولنا الان في حصول ^{الاشياء} ~~الاشياء~~ صورة هذا المجموع

لنا في العقل فلو اننا اذا تصورنا معنى ^{الاشياء} ~~الاشياء~~ قولنا الان في حصول ثم صدقناه

هو قولنا اذا حصل لنا صورة هذا المجموع ^{الاشياء} ~~الاشياء~~ المتشابهة لتصور الطرفين والتاليف ثم صدقنا

صورة هذا التاليف لكن لا يمكن صورة هذا المجموع الا بعد حصول ^{الاشياء} ~~الاشياء~~ كذا في بعض

هذا التاليف فينتج حصول هذا التاليف بعد حصول صورة هذا المجموع ^{الاشياء} ~~الاشياء~~ حصول الحاصل وهو محال

اقول جزاء المجموع هو صورة هذا المجموع مطلقا لا حصول صورة هذا التاليف ^{الاشياء} ~~الاشياء~~ مطابقة ^{الاشياء} ~~الاشياء~~ لا يتصور

الذي هو معنى الانه ان لا ذم معنى ثم صدقناه حصول صورة هذا التاليف في عقلنا ^{الاشياء} ~~الاشياء~~ مطابقة

وهذا هو حصول صورة هذا التاليف مطابقا ^{الاشياء} ~~الاشياء~~ لحصوله لا يمكن تحصيله للحاصل ثم قال

تقدير صحة معنى حصول صورة هذا التاليف في العقل من باب تصور الفوق من باب ^{الاشياء} ~~الاشياء~~ النظر

هو حصول التاليف في حصول صورة ^{الاشياء} ~~الاشياء~~ اقول حصول التاليف نفسه هو الانه ^{الاشياء} ~~الاشياء~~ في الحكم

لا يجوز ان يكون تصورنا ^{الاشياء} ~~الاشياء~~ لانه محال وايضا انه محال لانه علم وحصول صورة التاليف في العقل

مطلوبه الاشياء

[illegible]

من ذلك ما قد خالفه من ذلك فلهذا في الحقيقة لا يمكن مطابقة ما هو في الحقيقة
 القطع بما في الواقع لا يمكن من القياس. فلهذا من هذا الكتاب الى ما يتفرع في النفس بالتحقيق
 والى ما يتفرع بالبرهان في الحقيقة. فلهذا من هذا الكتاب الى ما يتفرع في النفس بالتحقيق
 فانه اوضح في الحقيقة ما لا يمكن مطابقا ولا يعترف في الحقيقة بعد قطعه من انفسه
 ذلك لا يمكن مطابقا. فلهذا من هذا الكتاب الى ما يتفرع في الحقيقة بالتحقيق
 الى في نفس الامر والتحقيق هو الاعتراف بالمطابقة. لكن الاعتراف بالمطابقة في حكم لا يمكن
 ان يكون ذلك الحكم مطابقا الى تعريف فان الحكم في تحقيق الابصار شاع من بين اهل
 يكون الابصار بخروج الشاع وتبين ان الابصار بالانطباع والاعتراف ولا يمكن
 والتحقيق من كل واحد من النوعين في منزهة من حيث هو حاصل مع ما في نفس الامر لا يمكن
 الا واحد قطعه الى الاعتراف في الحكم بالانطباع لا يجب كون ذلك الحكم مطابقا فان معنى
 جميع التقرينات مطابقا كجلب الانعكاس والاعتراف وان لم يكن بعض ما يبق لما في نفس الامر
 والظنيات والمشتبهات والاراميات يتوزع في التقرينات بهذا التفسير لا يمكن ان يكون
 ثم قال فان قيل التقرينات التي هو احد قسمي العلم يجب ان يكون مطابقا والا لم يكن علما وهو
 اني قسم العلم بالتصريح والتقرير لا غير قلنا العلم حقيق على ما ليس يتبعين كجعل ذلك
 ولا يمكن ان يكون ما يقع في التقرينات مطابقا لما في نفس الامر اقول هذا حق ولا يمكن ان لا

في هذا ليس يتبين ولا يجب ان يكون ما يقع فيه من التخصيصات مطابقة لما في نفس الامر لكن على
 التصديقه بانه هو الاعتراض بالمطابقة هو سواء كان مطابقا او لم يكن فلا يجب عليه هذا الاعتراض
 ولا يريد عليه الاعتراض ثم قال ولا يصح ليس الا ان يستفهم المطابقة يجب ان يقتضي نفس
 المطابقة فان بين ما يتحقق معنى المطابقة وبين ما يلزمه فرق وهو ان يشترط ان يكون اي اذا قلنا ان
 يتحقق في ما يطابق غيرنا طبق ثم قلنا ان طبق وحده لا انطبق فيكون هو الجواب بان جسم من صف
 ان يتم فقد اخطأ لا لان الجسم لا يدخل في مفهوم ما انطبق ولذلك يطلق من بعض الجوه
 على ما ليس بجسم المعاني رفات مع ان الداخل من الحيوان لا يكون الا جسمي فالناظر بهذا المعنى
 انما يدل على الجسم بالانضمام دون التخصيص ولهذا حال التخصيص في استمرارية المطابقة العارضة
 في ذكره على قول المطابقة التي اخذت في تفسير التصديق على المطابقة التي هي واقعة في نفس
 الامر
 في الاول في التصديق على مفهوم النفس والثانية خاصة عند الارض في بعض المواضع فيجب
 ان لا يعتبر المطابقة الاولى في تفسير دون الثابتة والمثال صحيح فليس لا يضره ثم قال ايضا مفهوم
 المطابقة ان كان معتبرا في مفهوم التصديق العلمي وهو الذي يستلزم مفهوم التوافق في نفس الامر
 في احد التفسيرين دون الآخر عدول في المصواب القول هو اعتبار المطابقة في مفهوم التصديق العلمي
 ان يعتبر في مفهوم التصديق مطلقا والتصديق بهذا الاعتبار يعرض لجميع القناعات او لبعضها سواء
 كان ذلك التصديق مفردا او قضية فكذا قيل على ان التصديق في الحقيقة فيجب ان لا يكون في العلم

لا يمكن التسوية ولا بالتصحيح تحقيق جميع العلوم تصور لا غير إلا ان بعض التبيين
 ولا يجوز ان بعض التصحيح ايضا باعتبار حصوله في الدنيا تصور باعتبار ان الاعتراف بصدق به
 تحقيق فهو اعتبار الاعتراف بالمطابقة في نفسه لا في تصور لا يتحقق ذلك تصور تصور ان
 تصور تصور تحقيق لا ينبغي ان يترك انما يصحح من قول لا يقه تصور الوجود اليقين
 فيه المطابقة ولا يمكن من ذلك لاننا نقول تصور يتقسم الى حقيق يتقدم العلم به
 المقصور شرط في ان يكون مطابق للموجود ولا يمكن تصور الغير ذلك المقصور وهو حاصل
 وانما يتحقق للتقدم عليه العلم بوجود المقصور لا وجوده وهو تصور بحسب الاسم والاولى به
 ان يسمى في الحقيقة باللفظية وتظهر ان تصور العلم الذي هو قسم التحقيق العلمي بحسب
 ان يكون معتبرا في المطابقة من غير هذا الخبر فذلك في التفسير الذي ذكره ان يمكن بين
 والتصديق فرق الا الفرق الذي يتبع تصور للوثن والتأليف سواء كان كل منهما ^{تصور} اعتبار
 المطابقة هو لم يكن اقوال ليس مراده بالتحقيق التحقيق العلمي ان هو تصور ^{الخاص}
 الذي ذكره بل اعلم انه وان كان كذلك فنقول المقصور هو حصول معنى اللفظ في الدنيا
 كما يعرفه اهل الكلام وسنذكر على ما كان العلم يمكن ولا يجب ان يعتبر فيه المطابقة وهو ليس
 قسم التحقيق بل هو من خواص اعتبار المطابقة في تفسير البعض لبعض الآخر لا يجب
 ان يعتبر في تفسير الغرض ولو لم يكن التحقيق بهذا المعنى لجميع المقصودات لا يمكن تلك المقصودات

"عدياً بل يلحق به وضع التفرقة فيكون دأب الفرق حاصل بين الموضع والعرض أي
 بين التفرقة والتوفيق وإعلم أن ما يتفق الخط العارض والمعرض عليهما
 على حسب التوسع والمضيق أن التفرقة هي العلم الأول فلا يحصل التفرقة إلا بعد حصول التوفيق
 وما يدل على أن التفرقة ليس نفساً فيكم وليس شيئاً بل لا بد أن أنا إذا قلنا مثلاً
 العلم حادث والحكم أعظم من الجزء ولا شك أن الاشتقاق وإيقاع النسبة حاصل
 في الحكم من التفرقة وفي حصول هذه النسبة زاد إحتاج إلى كسب لأن الاشتقاق
 والحكم نفساً وقسمها يلحق بمشيتها فإذا تفرقت الطرفين أن تفرقت نسبت
 إلى الآخر

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

والله اعلم
بما في
الغيبات
والغيبات
والغيبات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله ذي الحكمة البالغة، والعظمة الشاهقة،
العليم احسان الوفاء، والوفاء، والمفيض النور والتقية،
والسلام والصلوة على من كان سوادق النوريات بطلانها حجة
الى حضرة الاقدس، وحقائق النوريات بانفسها ما يلد الى جنبه
المقدس فوجه المولى مركز المعقولات نورياتها وتصديقاتها
العليا تسبح العقليات نظرياتها وفطرياتها، وعلى الابرار واصحابه
الاخيار عظمى ومكانس القديسين، رؤسا ومجالس الناس وقراء
مراسم العلم واليقين، حجة معالم الملة والدين، واما بعد فيقول
العبد المستعين بناية الله القوي محمد زاهد بن محمد اسم الهادي
حياتيما الله عن كل خبيث وغوي لما كان بحث النور والتقية
من نفائس المطالب العلمية ولطف الماثر اليهنية
وكانت الرسالة التي فيها انجز العنمة والخير الفهامة الموصية

بقايد السجدة

والموجود بالاعتقاد في العقل من

والموجود بالاعتقاد في العقل من

فمنه فهو كالعلم بالصدق المتعلق بجميع الاشياء فكذلك العلم بالصدق

منه فهو كالعلم بالصدق المتعلق بجميع الاشياء فكذلك العلم بالصدق

سواء كان ذلك المبرك موجودا ام لا وجودا محكما بهذا النوع من العلم

مشتا لا يكتشف في جميع الاشياء حقيقة وجود جميع الاشياء معلوم

بما تشكك الاشياء بوجوده او معدومة وتام القول فيه بقطع

في الكلام لا يسجد المقام في علم الموجودات بانفسها او بغيرها بانفسها

التي هي في التعريفات في بيوتها لا يمكن ان يكون وجودها بالاعتقاد

فان كانت ذات وجودها بالاعتقاد كذا يدرك في الاشياء بانفسها

فان كانت ذات وجودها بالاعتقاد كذا يدرك في الاشياء بانفسها

فان كانت ذات وجودها بالاعتقاد كذا يدرك في الاشياء بانفسها

فان كانت ذات وجودها بالاعتقاد كذا يدرك في الاشياء بانفسها

فان كانت ذات وجودها بالاعتقاد كذا يدرك في الاشياء بانفسها

فان كانت ذات وجودها بالاعتقاد كذا يدرك في الاشياء بانفسها

فان كانت ذات وجودها بالاعتقاد كذا يدرك في الاشياء بانفسها

فان كانت ذات وجودها بالاعتقاد كذا يدرك في الاشياء بانفسها

فان كانت ذات وجودها بالاعتقاد كذا يدرك في الاشياء بانفسها

فان كانت ذات وجودها بالاعتقاد كذا يدرك في الاشياء بانفسها

فان كانت ذات وجودها بالاعتقاد كذا يدرك في الاشياء بانفسها

فان كانت ذات وجودها بالاعتقاد كذا يدرك في الاشياء بانفسها

فان كانت ذات وجودها بالاعتقاد كذا يدرك في الاشياء بانفسها

فان كانت ذات وجودها بالاعتقاد كذا يدرك في الاشياء بانفسها

[illegible]

من تعطل به وجوب الشيء وحصوله انما هي الجبروت والحرية لا يكون

و چون در اینها با نفسها میانی تعقل می یابند پیرایه فتعقلها بالحق المصداق

بوعيسى وجمودها لها وتعلقها به بنى الحاضر عند المديركه به عيسى ذواته

المجردة ومما ينبغي أن يعلم أن ليس بين العقل والمنطق من التماثل
وأن العقل أعم من المنطق

الحقيقة ولا اعتبار ان ليس هذا حقيقة تقييدية بل هي حقيقة

وذهب إلى مجلسه بعد احتفال أبيض والى البيت الذى اتخذوه مع أخوته فى مصر

يطلب منكم ان تكتبوا لي في هذا الموضوع ما ترونه

النسب والاشراك ان وقوع النسب في غير النسل المستقيم

الخ. جبرية والعلم المتعلق بالدين الدينية علم حضورى واثالى واجتماعى

المستلزم بل الاستقبال إلى ما نقول العلم المتعلقة بالصورة الدينية

حیث انہما صیور و بنیۃ متالیفہ بالعدول عن التدریجۃ علی حاضریہ العلم

المستحقين بنقضها به وقيل انظر من تلك الحاشية فمهم حصوله والتعريض على

تجدید کونہ غدا و علقہ بالنبی منہ القیس و بیہ اصص ان عرق پس

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا
 أن هدانا الله
 اللهم صل على محمد
 وآل محمد
 وسلم

13

ان يقف فينتهي الي اذركه لا جودي وقل لي كوفي طامع اذركه لا جودي

وہی کہ میں نے اشتہار کیا ہے آخر حاصل قیام کی طرف نہیں نظر فرمائیے

لا یزیم اور کات غیرت نہایت بل اعزاز اور کات غیرت نہایت اذاعیل بن ابی المقیر

کل ادوار کے زوال و المادوں کے سابق و عین و متانی جمیع المادوں کے منتفیہ

فأما في هذا الشأن فنرى أن يقوم علينا استيفاء جميع الأوراق الخاصة السابقة عند

تحقق الادراك المباحق لا يتقدم اليها كاتبة هذا التقرير ليس الا بعد اتمام الادراكات

الحليم ان ينفذ جميع الامارات السابقة مشهرا بالانفاق المادراك على تقدير

كونه استغفار لا ينافي استغفار المصطفى بل استغفار النبي ضرورة ان اللذان صفة

فأما بالمعرك قال لا ثم لا تعيد لأن كل ادراك زوالا والادراك السابق عليه

بني الانتفاوات المسماة بالثقب لئلا يلتقي ذات الثقبية فيزوم انتفاو

جميع الما والكلث السابحة هذا هو الحواب عن بان المصم لعمم

الأوزيحات الغرائبية على الزعم فيها والمشتاب اليه تقويمها

[illegible][illegible]

وہی ہے جس نے ان کو اپنا گھر بنا لیا ہے۔

[illegible]

في الامم المتحدة ووالدكم مهنه مشرف
في الامم المتحدة ووالدكم مهنه مشرف

ان يكون الادراك انتم ادراكا اخر مما حصل قبله والادراك الذي يتحقق كان
 اشتغافا لادراك السابق عليه بقرينة الذي كان هذا الادراك اشتغافا
 له ولشغافا اشتغافا التي تستلزم تحقق ذلك الشيء فتحقق الادراك المتحقق فيستلزم
 الادراك الثالث لادراك المفروض الاول وهكذا يستلزم كل ادراك لادراك
 التبعي عليه بالمراتب التسعة التي يقع في المراتب الخمسة من اشتغافا بقرينة
 وتكون المشيئة السابقة بربع مراتب وهو خامسة وهذا القول قد عرفت
 من الادراكات على تقدير كونها اشتغافا لما يليه من الاشتغافا على طريق السلب
 البسيط بل وانما اشتغافا ثانيا على طريق السلب العددي لان الادراك
 صفته ما يتم بادر كمال السلب البسيط ليس صفته من اشتغافا الثاني في
 اشتغافا اشتغافا الثاني على تقدير ادراك ما اشتغافا اشتغافا الثاني على
 اشتغافا الاشتغافا الثالث لا شيء ولا شك انه لا يستلزم تحقق الشيء على
 انهم قد تحققوا في بعض اشتغافا لانه يمكن في قوة السالبة البسيطة وهو
 السالبة البسيطة لا يكون من السالبة البسيطة والموجبة البسيطة ثم القول يلزم
 على تقدير كون كل ادراك اشتغافا لادراك السابق عليه ان يكون الادراكات
 المتأخر في الزمان السابق راكبا ومتاويا لادراكات الحاصل في الزمان

من حصل ما ذكره ان يلزم على هذا الاستدلال
 الادراكات المتتالية اجمعها ان يكون
 اشتغافا اولاهم بوجه ان يكون اشتغافا
 بهو ياتى ويقيم منه ايضا انه على ما اشتغافا
 او الحق بتلك الادراكات ادراكات آتية
 يلزم انقلابها بان يتحقق ما هو متحقق
 يتحقق به وهو متحقق ثم اذا تحقق بتلك
 الادراكات ادراك آخر انما انقلابها
 كذا ان قد صار كلامه على الزمان متحققا
 الادراك المتحقق وايرادنا على ما جاء
 انما يتوجه عليه

والا لكان العلم باجدهم هو العلم بالآخره ^{بانه} ان يكون فينا امور غير متناهيه محببه ما في قوتنا
ادراكه من الامور الغير المتناهيه متق

اذ عديمه التقدير ليس لادراكه الادراكات الحاصلة في الزمان الا حقيق التي
ما هو بآثاره ادراكه من الادراكات الحاصلة في الزمان ^{بانه} المتعلق مع ان تراكبه
المعلوم يومنا غير ما يعلم على اختلافه وايضا ^{بانه} يزعم على تقدير اجتماع النقيضين لانه
لما كان في قوه النفس ادراكات غير متناهيه مذكوره في الشق الثاني وكان
الادراك ^{بانه} في الاصله هو ادراك غير يزعم ان يتحقق فيها صفات غير متناهيه
في ادراكات غير متناهيه ولما كان كل ادراك زوايا الادراكات باق
عليه يزعم ان لا يتحقق شيء منها فاقصدهم لم يردوا الشئ الزايل بين الادراك
وصفة غير الادراك كما فعله صاحب المطارحات لان الامور الغير

المتناهيه بحسب ما في القوه من الادراكات الغير المتناهيه غير يزعم على
تقدير ان يكون الادراك زوايا لا مرسوا كان ذلك لاسر الزايل ادراكا
او صفه ^{بانه} يخرج ^{بانه} والا لكان العلم هو ذلك لان الزايل الواحد
ليس له زوايا او صفات اقوى وايضا العلم بهذا لا يجمع العلم بذلك حقيقا
لما اشتمل النفس في آن واحد لا يتوجب اليه شيئا في ذلك ان الزايل عند
العلم بهذا عين الزايل عند العلم بذلك يزعم احادته المعلوم بحقيقه او
اعداه غير الاعداد الاول وثالث يستوي حال العلم وما قبله في فهمنا

بما هو بآثاره ادراكه من الادراكات الحاصلة في الزمان المتعلق مع ان تراكبه المعلوم يومنا غير ما يعلم على اختلافه وايضا يزعم على تقدير اجتماع النقيضين لانه لما كان في قوه النفس ادراكات غير متناهيه مذكوره في الشق الثاني وكان الادراك في الاصله هو ادراك غير يزعم ان يتحقق فيها صفات غير متناهيه في ادراكات غير متناهيه ولما كان كل ادراك زوايا الادراكات باق عليه يزعم ان لا يتحقق شيء منها فاقصدهم لم يردوا الشئ الزايل بين الادراك وصفه غير الادراك كما فعله صاحب المطارحات لان الامور الغير المتناهيه بحسب ما في القوه من الادراكات الغير المتناهيه غير يزعم على تقدير ان يكون الادراك زوايا لا مرسوا كان ذلك لاسر الزايل ادراكا او صفه يخرج والا لكان العلم هو ذلك لان الزايل الواحد ليس له زوايا او صفات اقوى وايضا العلم بهذا لا يجمع العلم بذلك حقيقا لما اشتمل النفس في آن واحد لا يتوجب اليه شيئا في ذلك ان الزايل عند العلم بهذا عين الزايل عند العلم بذلك يزعم احادته المعلوم بحقيقه او اعداه غير الاعداد الاول وثالث يستوي حال العلم وما قبله في فهمنا

عالم الاله

وتسبب الاضرار الخاصة بغيره من ممتلكات هذه الماشية في ارض الخصم مستحق ما للعدو الاقل
عند الاقل يعني مستحق ما لعدم اكثر فداؤه ان يكون له مال لا يملك او حصة عدمها موجودا ايضا بالتمام وليس

مَنْ خَلَعَ الْبُرْجَانِيَّ وَالْمُحَدِّثَ جَنَّتْ بِهِ وَأَخَذَ لَيْسَ بِهِ جَنَّةٌ فِيهِ فَخَرَجَ مُكَلِّدًا
إِلَيْهِمْ لَوْ دَعَا ۝

الحمد لله الذي جعل في الدنيا دار الفتن والنجاة في الآخرة دار القرار

تأمل العبد محمد بن الأشيب وهو جاني النفس خاتمي قرن من قبل الله تعالى

وَجَزَاءُ الْوَقَالَةِ فِي النَّفْسِ شَيْءٌ لَا تَدْرِي مَا هُوَ قُلْ إِنَّ الْغُيُوبَ لَا أَجْمَعُهَا بَعْدَ الْوَقَالَةِ
أَهْلِي سَمِعْتُ مِنْهُ ۱۰

الجمهورية التي لا تخضع لسلطان شخص فردي حقاً : وتلك الامور التي لا تخضع

والله اعلم بالصواب

ان التخييب كما يحصل بالتقدم وقت آخر الزمان كما ينبغي العدل والمعدل التخييب المتقدم

واقفاً من الرضا عنكم من الاخيار والمعادين لكم من المنافقين وانتم رؤسهم

وإنما لم يثبت الترتيب بالبدن والمصنوعين لأن الأصل جريان الكفر في حدود القول

علة لوجودها أكثر من عدم العدم عليه القدم المعاني في العلم بالحق لا يوجد

الملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز

وہاں پہنچ کر اس نے اپنے دوستوں سے مل کر ان کے ساتھ بیٹھ کر کچھ دیر بیٹھا اور پھر اٹھ کر اپنے گھر کی طرف لوٹ آیا۔

بسم الله الرحمن الرحيم

اولا شيئا

البركات بلا مضاعف اعرفوا نحن في القوم الامت في العود مع هو بعينه من العود

أقول وبالله التوفيق الحمد لله على ما تقدم ذكره

[illegible]

من غیر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

میں نے

فقد بدت الاعداد الغير المتناهية فيها موجودة بالحق ايضا وتبين بطلان هذا في الحقيقة من

الخطية جميعها من صف الكثرة فعدم العدد المتناهية ليس الا اعمدة اعمدة الجدل
من كذا ان وجودها ليس الا وجود تلك السطل فهو كان عدم عدد السطل
عدم العدد المتناهية من عدمها كذا في غير ذلك الا لعدم السطل الا لعدم ما تبين
فلا بد ان الامر ليس كذلك اذ كثيرا ما يعلم انه لا يوجد عدم واحد من السطل
الناقص في اعمدة الاعداد آه لتقابل ان يقول تلك العدول امور اشراعية

لنستعملها الحق في الاعداد العددية فمن استلزم عدم الاكثر استلزم اي بوجوده من غير وجوب الكل تفصيله ان الاجزاء
التحليلية اما معدومة او غير اما موجودة فتدبر
واما موجودة واحدة اما لا بطول لان ذلك لا يوزر
ربما يقع موضوعات للقضايا الخارجية كذا اذا
نفس السطل وغيره يتعد في الخارج واما
بعض البعض هو ذلك السطل اذ في شئنا ان
الشيء في ظرف يستلزم ان يكون المشيئة في ذلك الظرف
ولذا لا بد ان لا يكون السطل انما هو في شئنا
فلو كان ذلك الاجزاء مستقلة بلزم تركيبة من
اجزاء متساوية في شئنا انما موجودة ووحدة
لوجود الكل وليس في الخارج الا امتداد واحد
من غير ان يكون فيه كثرية وتعد في السطل
بمعونة الوجود من غير هذه الاجزاء المستعرضة
دون شئ فيسطر ما تقوم اشياء حقيقة معدومة
موجودة بوجود واحد كيف والوجود يوحس
الموجود انه اعمدة عدم وليس له فرد سوى
الحقيقة المعينة بالوصف والاشارة قال
ببعضها في المحصل لما وجد ان يصح ان يكون
بينها وجه بالتحال حقيقة من الموهبة المتصل
بالحقيقة جسم بسيط متعلق بالطبع وكذا ما قيل
ان ذات الحوادث التحليلية متقدمة على الكل في الوجود
الخارجية بمعنى انه لا يقل اذا قاس الكل
والجزء الى الوجود كذا بمقدم ذات جزئية عنه
وصف الجزئية لما كان حقيقة لا حقيقة
الجزء ان كان في الخارج امر واحد لا آخر
وصف الجزئية متحقق في كل جزئية حسنة
اعمال برزخية وكس على سلامة البرزخية

صحة اشترع عدم من الاقل لصحة اشترع عدم من الاكثر فلا يكون تلك
الاعداد موجودة غير متناهية بالفصل ما تعلق المقصود اجراء برهان التطبيق
في تلك السمات وكونها امور اشراعية لا يمنع ذلك لان الاجزاء المقدارية
في الجسم المتصل الغير المتناهي يجري فيها برهان التطبيق مع انها اجزاء وجمعية
غير جود في الخارج والاشترع تركيب الجسم المتناهي المقدار من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل
فقدت الاجزاء المقدارية انما يجري فيها برهان التطبيق لان شئنا اشترعها
موجود في الخارج واما تلك الاعداد فثبتت اشترعها ليس كذلك ثم لا
يخفى عليك ان هذا البيان يجري في اعمدة المعومات ايضا فكذلك ان اشتر
بالذات يستلزم للاقل بالذات كذا الاكثر بل عرض مستلزم للاقل بالذات وكذا ان

انما يحصل الشئ لا يتم ان يكون
اشراعية بمقتضى البرزخية

[illegible]

عدم الاعتدال بالذوات يستلزم لعدم الأكثر بالذوات كذا هو في الاعتدال بالذوات

لعدم التمسك ببعض عقائد ان الامم الزاوية لا تنحصر في العدد فيجب ان يكون اكثر

فَوَالِ آخِرِ الزَّمَانِ
يُخْلِقُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَيُخْلِقُ مَا يَشَاءُ لِيُخْلِقَ مَا يَشَاءُ لِيُخْلِقَ مَا يَشَاءُ

الحط بقية واللامط بانه وازالة لانيه عفاها فاس والذات كون

الواجب ان لا يتركوا هذه النعمه انما هي كونه من الامم والوجوه انتم انتم

بسم الله الرحمن الرحيم

البار لها حبة وكذا في الحاشية في قوله غير المحصول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لو كان حاصل خبر العلم بهذا عالم بدلت يد علم غصن فاصول غير غصن فاصول
فبذلك لا يثبت في العلم بهذا عالم بدلت يد علم غصن فاصول غير غصن فاصول

لما استنزل النقص في ابي واحمد لا يتوجه الى التذليل بل هو دليل على بلوغه

فانقلت بحوزة النسخ الامر العفوي لا يجزي فيه الطائفة ولا الاما بقية

مخلافه في معنى العظام والمقدم في ما تقدم به جبين المتكلمين فقلت الامام

تتصف بالمطابقة والمطابقة في شئ من الغرض فيكون في كل واحد منهما

انما يتصور هذا كذا نقول ان يقول مع الاحكام ان ما ذكره التفسير بل

لیفان بقولہ اے کہ تم نے صرف اہل بیت علیہم السلام کو ہی جنت کی خبر دی ہے اور ان کے علاوہ دوسرے لوگوں کو نہیں دیا۔

بها فتدبر و قد يقال للفرابي في الحديث من استغنى عن الله لم يزل فقيرا

[illegible]

فمنها:

تسليمه و تحفيظ
المرم و حيا
تسليمه و تحفيظ
تسليمه و تحفيظ
تسليمه و تحفيظ

[Faint handwritten Burmese script]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من موسمي القرآن

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page.

مجلسه اول

وَاللَّهُ يَتَعَدَّى حُدُودَهُ لَا يُلَاحِظُ إِلَّا نَفْسَهُ فَانْصَبْ عَلَى رَأْسِهِ

[illegible]

بل تحقيق الاستيلاء الى جهة الغلبة وعلو قدرته عما
 لم يسلطوا عليه من ذمها وخارجها في رتبة دعواته من
 جهة الوهم الى العلم فاننا نعلم ان طوائف من اهل
 بطنه حطوا عليه على السلام ولو لم يكن ذلك ولا حركة ثم انه
 الى بطنه الوهم لما وثق برأى على خلافه من
 على وجه الاستيلاء في الاذان: العلية يعلم بقره
 حكمه اليه من قبله وليس كذلك واعترض عليه الخشاع مدق
 قيمة المدرك: العلية من جوارحه حصة فيها غلظ
 فزودة ان علمه بالاستيلاء العلية عما

لا يزال حتى روى في كتابه
في الخارج فالعلوم بالذات هي الصورة
الموضوعة في الذهن لا ما هو موجود
في الخارج لكن ينبغي ان يعلم انها
معلوم بالذات هي حيث هي لا
حيث هي كحقيقة بالعوارض
الذاتية واللا يحتاج الى اثبات
الوجود الذاهب بل لا يتصور ان يتصور

ربهم يظهر ان ما سبق الى بعض
 ان اياها من ان العلم الحقيقى
 علم بالذات يكون معلوما
 الصورة بالذاتية فمات العلم
 المحصل علم بالعرض يكون معلوما
 اى الذى الى ربحي معلوما به ربح
 ليس بشئ و قد من اجمال
 من الدقيقه واشتباها احد
 العلم

الاصحح انما ينبت على من
 الاوا علم متعلق بالماضي
 حيث يقطع النظر عن
 العوارض الزمنية والماضي
 والماضي والماضي من حيث انهم
 وفوق السور والماضي من حيث انهم
 وفوق السور والماضي من حيث انهم

437

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

وهو هذا التفسير في لانه من ان يتبع مع الحكم وانفسه بالتفسير الاول لان الاول هو ان يتبع مع
اعتبار الحكم وقيل التفسيرين بغير ما أحدهما من عبادة عن الحكم فتسبب هذا التفسير الحكم وتفسير الحكم بغيره
أحدهما بالعبادة عن التفسير لانه لا يخرج عما هو مستلزم من حيث العبادة عن نفس النسبة لانه يتسبب
لان الاشتبا بظن وانفسه التفسير

الاخرين اي حصول صورة الشيء مع عدم اعتبار الحكم وعدم وجوده

الشيء مع عدم اعتبار عدم الحكم لعدم ملائمة لسانه وجية ومثاله الحكم

وهو بهذا التفسير لا يخفى عليك انه يتبين النسبة بين الوجهين

والتفسيرين بحسب ما هو يظهر من بحسب الصق ايضا لانه احدهما

بانه عبادة عن الحكم اه اعلم ان الحكم يطلق على اربعة معان الاول خبر القصة

اي وقوع النسبة او لا يقعها والثاني المحكوم به والثالث القضية من حيث

على رتبة احوال المعين بالآخر او سلب الرتبة الرابع التحقيق على منزه العوض

وفيه الحكم على الحكم في التفسير الاول على الحقيقة وبالتفسيرين الآخرين

على الحد ثم لا يخفى ان الاذن والمقبول ايضا من تفسيره كما يد عليه ما تقدم

في شرح المطالع فيا تبين بانه عبادة عن نفس النسبة اه اعلم ان هذا التفسير

في مقام غير مناسب لان الكلام في الحكم بغير التصديق لا الحكم بغير خبر النسبة

لان الاشتبا به لا يخفى ما فيه فافهم في وجه الفعل اه المحكوم

فانهم الذين يقولون كيف لا يقر في موضع وتعلم ان العلم حاصل بالادوية والعد

اعلم ان هذا الاشكال المشهور اوجه التفسير في الهيئات المتفاوتة فاجاب بحسب

حيث ان يقال ان يقول ان هو لا تسبب من صور الموجودات مجردة عن

في مقام غير مناسب لان الكلام في الحكم بغير التصديق لا الحكم بغير خبر النسبة

لان الاشتبا به لا يخفى ما فيه فافهم في وجه الفعل اه المحكوم

فانهم الذين يقولون كيف لا يقر في موضع وتعلم ان العلم حاصل بالادوية والعد

فهي صور جوهرية اعراض فان كانت صور الاعراض اخصافا فصور الجواهر كيف

يلتزم اخصافا فان الجواهر لذاته جوهرية ليست في موضع التسمية

محافظة سموا نسبت الى اولئك العقل انما او نسبت الى الوجود الذي يتبع

فنتقول ان ماهية الجواهر جوهرية بمعنى انه لا يتبع لها عين في موضع وجود

الصفة موجودة للمادة الجوهرية المحقولة فانها ماهية هي مشتقة ان يقين في الوجود

ان موضوع اي ان هذه الماهية هي محقولة من الوجود في الاعيان ان يتبع

لاني موضوع اما وجوده في العقل بين الصفة فليس كذلك في حده من حيث

بوجوده بل ليس هو الجوهرية في العقل لاني موضوع بل حده انه سواء كان في العقل

او اذ كان فان وجوده في الاعيان ليس في موضوع انتهي فلا ينبغي عليك ان

القول بعرضية القوة الجوهرية منادى كمال العرض في المقولات التسع لان

المقولات اجناس عالية متباينة بذوات الالهي الا ان يبنى مرادهم محروا

الاعراض الموجودة في الخارج وما اوردته في المحققين المتفق بالوجود والنقطة

فنتفهم لان الوحدة ليست هي الموجودات الخارجية والنفق من مقولات الصنف

كما حرمه الغارابي في التعليلات حيث قال النقطة كيفية في الخط بوسل الترتيب

لانها حاسة للمفرد المتساوي ثم بينا انشكال وجوده في العلم من المقولات

لشبهه الجوهرية

فهي صور جوهرية اعراض فان كانت صور الاعراض اخصافا فصور الجواهر كيف
يلتزم اخصافا فان الجواهر لذاته جوهرية ليست في موضع التسمية
محافظة سموا نسبت الى اولئك العقل انما او نسبت الى الوجود الذي يتبع
فنتقول ان ماهية الجواهر جوهرية بمعنى انه لا يتبع لها عين في موضع وجود
الصفة موجودة للمادة الجوهرية المحقولة فانها ماهية هي مشتقة ان يقين في الوجود

ان موضوع اي ان هذه الماهية هي محقولة من الوجود في الاعيان ان يتبع
لاني موضوع اما وجوده في العقل بين الصفة فليس كذلك في حده من حيث
بوجوده بل ليس هو الجوهرية في العقل لاني موضوع بل حده انه سواء كان في العقل
او اذ كان فان وجوده في الاعيان ليس في موضوع انتهي فلا ينبغي عليك ان
القول بعرضية القوة الجوهرية منادى كمال العرض في المقولات التسع لان
المقولات اجناس عالية متباينة بذوات الالهي الا ان يبنى مرادهم محروا
الاعراض الموجودة في الخارج وما اوردته في المحققين المتفق بالوجود والنقطة
فنتفهم لان الوحدة ليست هي الموجودات الخارجية والنفق من مقولات الصنف
كما حرمه الغارابي في التعليلات حيث قال النقطة كيفية في الخط بوسل الترتيب
لانها حاسة للمفرد المتساوي ثم بينا انشكال وجوده في العلم من المقولات

وجوده

لشبهه الجوهرية
او اذ كان
فان وجوده
في الاعيان
ليس في موضوع
انتهي فلا ينبغي
عليك ان
القول بعرضية
القوة الجوهرية
منادى كمال
العرض في
المقولات
التسع لان

فإنه لا يمكن أن يكون الشيء الواحد موجوداً وكيفاً مع اثنين مقولتين وصدقهما في شيء واحد

فمنهم من أجاب عن الاستكشافين ببعض المنهجين بالفرق بين القديم والحصول

بأن ما هو موجود معلوم وهو ما ليس بالدين وموجود فيه وما هو موجود في نفسه

علم وقائم بالدين وموجود في الشيء وخاصة كما يظهر القائل الصادق أن القائل

بالدين شيء المعلوم في نفسه والحاصل فيه عين المعلوم في نفسه فهو موجود بين الطرفين

وانت تعلم أنه قبله بلا دليل على ما قبله من درجة التحقيق بل النظر الدقيقة في

بما نتج ذلك بان يقابل بالدين العلم ألا ما هو مثبت الأنت فولا

أن الصفة الحاصلة لا تتغير إلا أنت فيك سبباً به المحسوس الصائب

فثبت الأنت ف هو الصفة التي هي صفة فمن أن يكون لها ما به أيضاً

منها الأنت ف فيزم حصول المفضل على أنه لو لم يكن يثبت الصفة

على أوضاعاً وإيضاً في تفتتت فساداً لا شكاً واجاب عن بعض من

الجواب بعد ما وجد في الدين يصح في نفسه في العلم لا في غيره

عن مرتبة الوجود لا بعدة لها ولا في العلم لا في غيره

بذلك العقل ضرورة أن العلمانية في العلم لا في غيره

الوجود للعقل يتغير فلهذا يتغير من العلمانية في العلم لا في غيره

هذا هو الجواب عن الاستكشافين
وهو أن الشيء الواحد يمكن أن يكون
موجوداً وكيفاً مع اثنين مقولتين
وصدقهما في شيء واحد

فمنهم من أجاب عن الاستكشافين
بأن ما هو موجود معلوم وهو ما ليس
بالدين وموجود فيه وما هو موجود
في نفسه

علم وقائم بالدين وموجود في الشيء
وخاصة كما يظهر القائل الصادق أن
القائل بالدين شيء المعلوم في نفسه
والحاصل فيه عين المعلوم في نفسه
فهو موجود بين الطرفين

وانت تعلم أنه قبله بلا دليل على ما
قبله من درجة التحقيق بل النظر
الدقيقة في ما نتج ذلك بان يقابل
بالدين العلم ألا ما هو مثبت الأنت
فولا أن الصفة الحاصلة لا تتغير إلا
أنت فيك سبباً به المحسوس الصائب

فثبت الأنت ف هو الصفة التي هي صفة
فمن أن يكون لها ما به أيضاً

والشرف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَدْ بَيَّنَّا فِي سَعْدِ الْمَشْأَلِ أَنَّ كُلَّ مَرْتَبَةٍ أَوْ رُتْبَةٍ أَوْ حُجْرَةٍ مِنْ رُتُبَةِ الْمَسْكُونَةِ

فتبينوا ما يعمل آل أبي لهبة الما بعد من سيرة العروص ومن سيرة الأحرار فاستدعوا

المستشفى في مدينة الإسكندرية

ولما تمت الخطة التي كان قد وضعها مع مرتبة ١٤ عاينها في عينه فوجد أنها لا تفي بالغرض فطلب من مرتبة ١٤ أن تعيد النظر في الخطة مرة أخرى.

عظم الله قدره وافر المقدمات : بحمد المفسر وتوفيقه الموفق في هذا المصنف على ما ينبغي

لقد تمّت الأمانة والوفاء والشكر والوفاء

فمنهم من كان يفتي في ذلك

١٠٠٠

تاریخ اسلام

الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلاً على قدرته وقدرته على كل شيء

السفلى من الحقن بالحقن في القناتين والحقن في القناتين بالحقن في القناتين

الحق محمد الذي يوجب اليه حجة قضايا بغير بعض المحققين نحن

كان العلم حياً وحيواً فيهم العلم في قوله الشيخ في قوله

وتشبه الامور الظاهرية بالامور الباطنية فهذا ايضا كثر ما يراه من غير ان يتفصيل

ويعيد عن الطريق ما يجب به من الأفاضل من ذكيات أو غير ذكيات

فرض العاشر: ان المقلوب اذا كان في النصف الثاني من المقلوب

[Handwritten signature]

في الخارج كان في موضع ولا ينفك عن قلبه وموقفه على تعقله في حق الله تعالى

اقتضوا نافعاً والحاصل ان مقتضى النبوة والكيفية الذي هو في مقام ما

من القول في بعض الخراج بكت الين تقبل موقوف على تقبل العير

والله في قضاء انقام فضل ولا اقتضا بالنسبة ولا تخفيف عليك

ان ذلک بعد تسلیم ان القوم یطلقون کیف علی بدن المعین یتکل

بالصورة الجزئية الى صلبين الاضافية الخصوصية او المقدار المتخصص

وَمَا نَقُولُ بِاللَّهِ التَّوْفِيقَ وَمِنَ الْوَسْوَاسِ إِلَى الْحَقِّقِ الْمَشْهُودِ أَوْ حَصَلَتْ

فی الزمان يحصل لها نصف بوليت يحصل لها وقت كونها في الاعيان

وَمَا ذَلِكَ الْوَصْفُ عَلَيْهِمْ أَفَقَدْ مَثَلُوا الْإِنْسَانَ بِمِثْقَلِ ذَرَّةٍ يَوْمَ يَوْمِهِ

ولا شك ان المولى في تلك القضية ليس بنفس الموضوع ولا ذاتا له والا

لكن ان يكون التقدير في الخارج ايضا فمفارقة ان الذات وانتم لي لا تحفظ

باختلاف الوصفين الحكم محل عرف مثل حمل الكاتب على الانسان فاعلم

حقيقة بغير الحاصل من الرضى وبولم ينشأ من مقولة الكيف ويصدق رضى

عليه السلام الذي غرسه لانه موحد في الموضع وتابع الموضع الخارج

لأنه تم مطاوع في المناجاة التي يتفهمون كأنه كيف يقولون الكيف ومن كذا

جوبیندوی
 سوتری استا اکتیو کیکری
 فی الزمان فصله
 هینا کلام آخر اسعد
 عبانیت فیند کاکر
 العوض الی البیت
 تری اکرین
 جوبیندوی
 جوبیندوی

ثانيها: ان يعقل النفس ان النسبة واقعة اوليت الواقعة مستمرة

البرهان على حقيقة
وحدانية الله تعالى
وحدانية الله تعالى
وحدانية الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

التعاضد بين المروضين مثلاً اطلاق الفاعل على الانسان فاعاد عرض ليس الا

عروض من مقولة الهدف والعروض ليس الأعضاء واجباً على الدولة بل هي

ولقد اطلعنا الكرام في هذا المقام اذ لم يبق في الافهام واختلفت الاقسام

وذلك الاثر لم
 ويتألف من يعقل النفس في النسبة واقعة اوليت

بما يتعلق

وَأَخْبِرْ ظُهُورَ الَّذِينَ كَفَرُوا صَدَقُوا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لہ

الاذى الى اوتية المروسة تقبل وقوع
النسبة اولاً وقوعها على وجه الازعان
والنساء في الزمان والشأن

ببینی کے امور، صنعت

بما يتعلق به العديت في ان العديت لا يتعلق به الصور العديت

بـ الوجوه السليم والعلم السقيم للصدقين لم يبق محض العلم

يتعلق بغريو النشور يتعلق بكل شيء من حجب نفسه ونقيضه ولا بد ان قيل الجراي لانسان

فی التصورات و نیز من قول ابنی تصور و معنیات کتاب تعلیم و من مثل افق تصور
صفتی خط نا و ر و ق و ی

بِإِيجَابِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مَصْدَقًا لَهَا قَبْلَ أَنْ يَنْعَمَ بِمَرْئَانِ وَأَنَّ الْعَالَمَ بِالْوَضْعِ

اذا سمعوا نفاذ من قايما مثل فقد تصور جميع اجرائه مع انه يمكنه ان لا يصرف

عوملاً يمكن ان يقال هنا ان الاتحاد المذروجات يدل على الاتحاد البشري و

يحل في اختلافكم ان اتحاد اللواتي يحل على اتحاد المفردات واختلافها
والا اتحاد المفردات واختلافها

هذا فيما لو غلبت عليهم التصورات والتعريف اتحاد نوعي خفيف بيني وبين الصبي لا اريد

ما هو المطلوب من هذا المجلس الشاسع وعمل في رفع الشك منكم الى الله والدار الآخرة

المحصول اذ لا شك في ان الله تعالى لا ينفصل عن خلقه ولا يتركهم وحصل
 اذ لا حدان بين الله والخلق في صفاته بل هو بعبوديته العبد في صورته المتصورة في الخلق والخلق في الله في صورته
 والتفاوت في الادراك فانه في الاول لا
 يدرك غرضه على كذا قال في هذه الحقيقة
 وهذا ظاهر الوجود عليهم السلام

كيفية أخرى لا تفتقر إلى الحدس بل إلى اليقين والوضوح واليقين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الارتفاع الشكلي يحصل اذا كانت الخواصل ينفذ من الاعداد السابق حاله ويكون

عالتهم في نفوسهم فابنهم جاد و هو جليل الخلق و قدوة في النظر الى العباد و الله و قد اطاعت في هذه الاوان ان بعض الناس في

الحمد لله الذي هدانا لهذا المقام الذي كنا نبتغيه من قبل من غير المسارحة

ويقصد من هذه التسمية التأكيد على حقيقة بل ان النسبة الوثائقية

في انساب القادة الحرة اذا اخذت من حيث انما نسبت من الموضوع المحال

بصورتی میں بیان کی ہیں یہاں تک کہ
مختلف مذہبوں کے ساتھ انسانی
معاملات کے بارے میں

عليه السلام في السنة الثامنة الحادية عشر

ای غنوتیقل (اعتباری کی فضا ۲۵)

أصل الشارة التي ذكرها الثاني في المصنفين الجليلين المذكورين في المتن

والله اعلم بالصواب

ای لایحه وزیر

هو لا يثبت بالبرهان والحوال على النسبة رابط بين قائلين والعرض بالنسبة
 وذلك لان النسبة هي حرفة الابطال في يتعلق بها التصديق على كونها في ذلك
 ضرورة ان التصديق ليس كادرات الاربعة عند ادراكه المراد في التصديق
 التحقيق الذي افاده الشيخ الرئيس وغيره من المحققين والشيخ الرئيس
 والقيم المستقيم الا ترى ان عند تصديقك في قضية زيد قائم في كل حال
 لك لا هو الا انك بان زيد قائم في كل حال في كل حال باق في النسبة في كل حال
 بل تحصل لك ثبات في النسبة من الامور المتزاوية وكثير ما يحصل التصديق
 بقضية قبل امتناع النسبة التي هي فيها كشيء من الوجوه ومن قد
 ان يتعلق التصديق امر اجالي فيحصل العقل الى الوجه في الحول والنسبة

فيكون ذلك في بعض الامور
 وهو ان النسبة هي حرفة الابطال في يتعلق بها التصديق على كونها في ذلك
 ضرورة ان التصديق ليس كادرات الاربعة عند ادراكه المراد في التصديق
 التحقيق الذي افاده الشيخ الرئيس وغيره من المحققين والشيخ الرئيس

فقد اخطا لان المركب ضايع في قوله مع معنى في اثبات ما هو
 بيد الله في اول النظر ونظير ما ياتي الى ان التصديق به حقيقة

وما يقضيه النظر الحقيقي ويتيق مما افاده اهل التحقيق هو ان القضية
 الادعائية او كتمانها بتمام اجزائها تتم اقمنا البرهان عليها لا يحصل
 لنا ادراك اخر بل يقتصر بالادراك السابق حاشا اخرى يسجد بالادعائ
 والقول ولا يلزم ان يكون له واحد من ان في العلم ولا يلزم

واما القضية الادعائية اذا لم تكن قضية

يرجع الى دور

وَتَأْتِيهِ بِآخِصَارٍ عَلَى بَهِجَةٍ مِّنْ أَلْوَانٍ فَتَكُونُ أَصْوَافٌ وَقَدْ خَلَّ فِي الْأَنفُسِ وَفِي الْأَعْيُنِ أَجْرٌ عَظِيمٌ

يسبح في وجهه ان علمه شديداً يحصل منه الاكثية فيه الادعاء ان الحقيقة ليست كذلك
 بل يحصل منها بعد الانكشاف كنفية اخرى للنفس وتوجب بموجب تقسيم العلم الى
 انقسم السابح والتصور والتدقيق كدفع على كثير من المحققين قبل المجد
 النفس في علمهم الحكم في ذلك يدخل التصور في نفسه ودخول الخبر في الكل
 والتصور هو الادراك السابح ولكنهم قد جعلوا المعاني التي نفس الادراك
 هي ما ينفذ وتسمى بما يحقق الي ما يحصل تحتها التدقيق والتدقيق
 والي ما يتبين فذلك كالمشيآت الا حقيقة من الامر والشيء والاستفهام
 والتصنيف وغير ذلك وسموا القسمين الاولين بالعلم من حيثان هما بيان
 عبارة له والشرط مع هذا التفسير فيجوز القول بان اجزاء الحقيقة في تقدير
 تنقسمها جميع تصور الحكم في غير وجه الحكم على تقدير ترتيبها جميع تصور
 فلو لم عليه وبه والكلية والحكم وعبدية الكتاب كما تراه في نظر قاضي الاولين

١٠٠
 من ينسب الإمام أو غيره من المشهورين إلى غيرهم من المخلصين حيث قال في التصور
 لا يلحق ما فيه من المصلحة لأن الحكم
 وإذا حكم عليه بنفي أو اثبات كان الجرح تصديقا وقرقا ما بينهما كما في السيرة
 المكينة. قال في الجواهر العلم ما تصور ما تصديق ما تصور وهو الذي استأنف
 من ينسب إليه حكم عليه بنفي أو اثبات والتصديق هو أن يحكم عليه بالثبوت أو النفي
 علم العلي

لا يخفى ان كلام الحكماء على التفسير
الاول ايضا ليس بشيء من كتب التفسير
من التفسيرات المتأخرة بل هي
تجملان بغير علم ادراك حقيقة
علم الحكماء في التفسير المتأخر
عنه وان علم الحكماء في التفسير

وكلامه في الفصل الثاني في اوضح احوالنا حقيقة علمنا ان يعبره من حيث
التي هي من غير ان يعلم حقيقة العلم بالانفس والاشياء من التفسيرات وعلمه بغير
الاشياء من التفسيرات والاشياء من التفسيرات والاشياء من التفسيرات
الى مصدر ادراكنا ويحتمل ان يرجع الى مصدر علمه والطاهر هو الاول والآخر
يعلم ان التفسير المنسوب الى الامام من وجهين الاول انه يستلزم ان يكون
التفسير منسوبا الى القول الشارح والتفسير من الوجه الثاني ان يكون
فيه اذا كان غيا عن التفسير فيكون تفسيرا حقيقيا كسبيا فيكون
التفسير من القول الشارح واما الثاني فانه الحكم لا يبان بغيره
تفسير الشارح الكتاب من الوجه الاول وبالله التوفيق والامام تفسيرا حقيقيا
عنه كسب من التفسيرات كلها عند من يؤول علمه فان علمه علمي
منه ان يؤول بعض التفسيرات كما حكم منسوبا من الوجه الثاني ان يكون
علمه متفردة فلا يندرج تحت العلم الواحد الذي جعل مقاما اقول قد

الظاهر
في كتاب التفسير

التي هي من غير ان يعلم حقيقة العلم بالانفس والاشياء من التفسيرات وعلمه بغير
الاشياء من التفسيرات والاشياء من التفسيرات والاشياء من التفسيرات
الى مصدر ادراكنا ويحتمل ان يرجع الى مصدر علمه والطاهر هو الاول والآخر
يعلم ان التفسير المنسوب الى الامام من وجهين الاول انه يستلزم ان يكون
التفسير منسوبا الى القول الشارح والتفسير من الوجه الثاني ان يكون
فيه اذا كان غيا عن التفسير فيكون تفسيرا حقيقيا كسبيا فيكون
التفسير من القول الشارح واما الثاني فانه الحكم لا يبان بغيره
تفسير الشارح الكتاب من الوجه الاول وبالله التوفيق والامام تفسيرا حقيقيا
عنه كسب من التفسيرات كلها عند من يؤول علمه فان علمه علمي
منه ان يؤول بعض التفسيرات كما حكم منسوبا من الوجه الثاني ان يكون
علمه متفردة فلا يندرج تحت العلم الواحد الذي جعل مقاما اقول قد

عن ائمة الحكم ان الوجود متساو بين ما من موجودا ولا وجود
فالتصديق وان كان عند علمنا متفردة لكن لما كان له كون لا يجوز لانه

من الكيفيات النفسانية فيكون له كون في الوصف على انهم قد قالوا
ان النفسانية
التي هي من غير ان يعلم حقيقة العلم بالانفس والاشياء من التفسيرات وعلمه بغير
الاشياء من التفسيرات والاشياء من التفسيرات والاشياء من التفسيرات
الى مصدر ادراكنا ويحتمل ان يرجع الى مصدر علمه والطاهر هو الاول والآخر
يعلم ان التفسير المنسوب الى الامام من وجهين الاول انه يستلزم ان يكون
التفسير منسوبا الى القول الشارح والتفسير من الوجه الثاني ان يكون
فيه اذا كان غيا عن التفسير فيكون تفسيرا حقيقيا كسبيا فيكون
التفسير من القول الشارح واما الثاني فانه الحكم لا يبان بغيره
تفسير الشارح الكتاب من الوجه الاول وبالله التوفيق والامام تفسيرا حقيقيا
عنه كسب من التفسيرات كلها عند من يؤول علمه فان علمه علمي
منه ان يؤول بعض التفسيرات كما حكم منسوبا من الوجه الثاني ان يكون
علمه متفردة فلا يندرج تحت العلم الواحد الذي جعل مقاما اقول قد

والتباعد عبارة عن تصور مع حكم فينبغي التصور بشروط الحكم تحقيقاً وبمذهب صاحب المطالع
وغيره فيسمى ان يكون مراده مذهب الامام معتنق

بن تومني رحمه الله وانما يقع فيه كسر في النقص والتركيب

بعد اختيار الوصية تمتع ثم قولاً بربوبية الامام ان اجزاء التصديق

[illegible]

التصديق لا يمكن ان يتحقق في العلم الا من تصديق في العلم في رتبة العلم
والا لا يمكن ان يكون العلم من العلم في رتبة العلم ايضا بل هو رتبة

این تصویر است که در این کتاب مذکور است و این تصویر را در این کتاب مذکور است

انتهى بالبدويته يحصل نكاح الفتي كما يبدأ بالبدويته فليدغم ان يكمل الله دينك

[illegible]

تفصيل التفسيرات الثلاثة مع الحكم على ما ينبغي في كل قضية واحدة بعد بيان ما تستحقه

وبينهم من كان له من الآخرة نصيب

این سخن ادراک بسیار جاوید است و حق الالکین و هر حکیم نفع او شایسته و حلیا

فأشهر للمطالع من سبب الامام بن حكيم ان كان جزاء اخير التصديق في الامام

اور یہی نصرت و قوت اور کامیابی ہے جس کی محبت زمانیت والے دنیاویات

فمنه وحده لا شريك له لا يورثه أحد ولا يتغير حاله لا يدرك به الإدراك بل إدراك الله وقوته

اولاً : انما هو الحق في هذه القضية ويسمى : الحق في الشهادتين هو انما

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

جميع الكل الافراد في كل زمان و مكان
 التي هو بعينه ذلك الشيء في جميع العلام الي
 اينه اذا حصل ذلك الشيء يحصل ذلك
 ثم حصولها في جميع الاماكن و في كل
 مستند حصول الكل كذلك و لم يعتبر
 معه البنية الا جتن عليه و حصوله بطريق
 البنية غير مستند لم حصول الكا كذلك
 اذا احضر معه ذلك البنية مستند
 المستند
 الا ان كان انوارها في كل زمان و في كل
 الاول يراد به ان تفسيره ايضا في كل زمان

ورابعه بانها عبارة عن اقرار النفس بوجه القضية والادعاء ان يكون من خصائص النفس
 معنى القضية بل بنسبة اخرى يكثر من مرتين

فان قيل لا بد من اقرار
 في القضية بوجه الادعاء
 انما هو في القضية بوجه الادعاء
 في القضية بوجه الادعاء
 في القضية بوجه الادعاء

السبب في كونها القضية بوجه الادعاء هو ان
 الحكماء كما استوفوا عليه وعلى ما هو عليه في القضية بوجه الادعاء

المطابقين وطريق من التماثل في اطلاق القضية بانها الادعاء والقبول في الادعاء

المتضمنين به كقولنا في الادعاء الاول انما هو الادعاء الاول في القضية بوجه الادعاء

وذلك ان الحكم عندنا من قبيل المعنى وغير منفك في تلك الادعاءات فكلما

باقتراها معه حسب ما يعبر بانها عبارة عن في القضية بوجه الادعاء في الادعاء بوجه الادعاء

المنطوق هو بوجه التصديق بالشيء الذي هو في القضية بوجه الادعاء في القضية بوجه الادعاء

حيث قيل انما هو في القضية بوجه الادعاء في القضية بوجه الادعاء في القضية بوجه الادعاء

عوانه وقوم كقولنا في القضية بوجه الادعاء في القضية بوجه الادعاء في القضية بوجه الادعاء

مراد ان تصديق وتكذيب معناه في القضية بوجه الادعاء في القضية بوجه الادعاء في القضية بوجه الادعاء

التصديق المنطوق الذي قسم العلم فيه والى الامور بوجه الادعاء في القضية بوجه الادعاء في القضية بوجه الادعاء

الى انه ليس من قبيل الادعاء كانه لا يتعلق بالشئ وانما يتعلق بالشئ

وبين التصديق ليس باعتبار التصديق كما في القضية بوجه الادعاء في القضية بوجه الادعاء في القضية بوجه الادعاء

التصديق هو الوضوح والمجمل في القضية بوجه الادعاء في القضية بوجه الادعاء في القضية بوجه الادعاء

المنطوق التصديق هو في القضية بوجه الادعاء في القضية بوجه الادعاء في القضية بوجه الادعاء

فان قيل لا بد من اقرار
 في القضية بوجه الادعاء
 انما هو في القضية بوجه الادعاء
 في القضية بوجه الادعاء
 في القضية بوجه الادعاء

بوجه الادعاء

جميع تلك الحقائق لا يمكن ان يكون الحق في النوع

والحق في حقيقة انفسها لا يمكن ان يكون الحق في النوع

حينئذ قال ابن ابي هريرة لا اريد به جش بنحوه باللفظ

جش بنحوه باللفظ جش بنحوه باللفظ جش بنحوه باللفظ

بشرط ان يكون جش بنحوه باللفظ جش بنحوه باللفظ

واذا كان كذلك فاللفظ جش بنحوه باللفظ جش بنحوه باللفظ

صوري هو جش بنحوه باللفظ جش بنحوه باللفظ

والحق في حقيقة انفسها لا يمكن ان يكون الحق في النوع

الحقيقة وان كان كذلك فاللفظ جش بنحوه باللفظ

بحسب الحقيقة ولا يثبت في الفطر السليمة في الحقيقة

وقد قرر ان الحق يقول هو الله ادراكية وان الحق في الحقيقة

في ان الحق في الحقيقة بكل منها لا يمكن ان يكون الحق في النوع

في ان الحق في الحقيقة بكل منها لا يمكن ان يكون الحق في النوع

في ان الحق في الحقيقة بكل منها لا يمكن ان يكون الحق في النوع

الطالع وقرن في جش
وجز ما وجد في البحر ليس
بجش من العجم والى لم يحقق
الا بعد ذلك في جش
حيث لم يكن تعقلا الا جش
ولا يجد الا بان بقرن البحر
بالعدو في جش

عوم الخواص
التي هي
التي هي
التي هي

الاستاذ في حقوق المقدم
والاستاذ في حقوق الشريعة
صاحب الزماني التذني
في حاشي الشارح

شماره ۱۰۰

والمعروف بالانسان

تباين بين التعريف وقد اصابه عنده بعض الامراض بل انما يقع التباين والعلوم
التي لا تتحقق بالانسان بل هي من غير انفسه من غير انفسه بل هي من غير انفسه بل هي من غير انفسه
الذين يعرفون له هناك حقيقة لا محالة بل هي من غير انفسه بل هي من غير انفسه بل هي من غير انفسه
ولكن بيننا الاعتبار على هذا الاعتبار بل هي من غير انفسه بل هي من غير انفسه بل هي من غير انفسه
حقيقة الانسان بل هي من غير انفسه بل هي من غير انفسه بل هي من غير انفسه بل هي من غير انفسه
فقد وجدنا في هذا الخبر لمعنا في هذا الخبر لمعنا في هذا الخبر لمعنا في هذا الخبر لمعنا في هذا الخبر
التي كانت في هذا الخبر لمعنا في هذا الخبر لمعنا في هذا الخبر لمعنا في هذا الخبر لمعنا في هذا الخبر
بعضها فان كان العلم بجميع المعارف والمعارف بل هي من غير انفسه بل هي من غير انفسه بل هي من غير انفسه
الذي هو في هذا الخبر لمعنا في هذا الخبر لمعنا في هذا الخبر لمعنا في هذا الخبر لمعنا في هذا الخبر
المعقولين المتباينين ولا شك ان كل حقيقة مركبة كذلك فهو امر اعتباري وليس
له حقيقة جوهرية كما لا شك في كثير من الحقائق بل هي من غير انفسه بل هي من غير انفسه بل هي من غير انفسه
ليس كل شيء اعتباري بل هو واجب ان يجعله فاما احديته بل هو ان يجعله حقيقة
نوقحه في جنس مفرد لا لكان الانسان بل هي من غير انفسه بل هي من غير انفسه بل هي من غير انفسه
ولما احييت عنده بان النفس والتفريق علم بين حصول الصورة والعلم بالانسان
هو من العلوم والعلم بين الصورة والحكمة قد سمعت شيئا في فروع التعريف
التي هي من العلوم

مطابق لما عليه الامر في نفس الوجوه الاربع ان هذا التفسير
 يتلوه في مطلق ما في نفس الامر لو لم يكن لان المنطق
 لا يقتضيه بلطابقه لا وجوب ان يكون اليه المعتقد
 مطابقا في نفس الامر معني

في هذا الموضع
 انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل
 انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل
 انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل

انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل
 انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل

انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل
 انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل

انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل
 انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل

انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل
 انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل

انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل
 انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل

انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل
 انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل

انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل
 انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل

انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل
 انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل

انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل
 انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل

في هذا الموضع
 انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل
 انما هو ان
 لا يكون
 في نفس الامر
 بل في العقل

لأنه موجود في نفس الأمر على وجه الاستقلال لا يحصل إلا من جهة الحقيقة مطابق لنفسه.

لان هذا القول جار في القول ايضا فان القول
 بعد في حليمان الشيخ الذي حلف
 في النفس مطبق لما عليه
 في نفس الامر ام هو غير ذلك

وليس من هذا التكليف وانما هو من جهة: ان يكون امرنا خيرا من القدر وهو في

مؤمن القطية مطايعي المواقف من انفسهم بالضرورة ان مقتضى التدبير ليس

خارجاً عن حدودها من غير أن يكون له حق الاعتراض بها

1. 1950-51 2. 1951-52 3. 1952-53 4. 1953-54 5. 1954-55 6. 1955-56 7. 1956-57 8. 1957-58 9. 1958-59 10. 1959-60 11. 1960-61 12. 1961-62 13. 1962-63 14. 1963-64 15. 1964-65 16. 1965-66 17. 1966-67 18. 1967-68 19. 1968-69 20. 1969-70 21. 1970-71 22. 1971-72 23. 1972-73 24. 1973-74 25. 1974-75 26. 1975-76 27. 1976-77 28. 1977-78 29. 1978-79 30. 1979-80 31. 1980-81 32. 1981-82 33. 1982-83 34. 1983-84 35. 1984-85 36. 1985-86 37. 1986-87 38. 1987-88 39. 1988-89 40. 1989-90 41. 1990-91 42. 1991-92 43. 1992-93 44. 1993-94 45. 1994-95 46. 1995-96 47. 1996-97 48. 1997-98 49. 1998-99 50. 1999-00 51. 2000-01 52. 2001-02 53. 2002-03 54. 2003-04 55. 2004-05 56. 2005-06 57. 2006-07 58. 2007-08 59. 2008-09 60. 2009-10 61. 2010-11 62. 2011-12 63. 2012-13 64. 2013-14 65. 2014-15 66. 2015-16 67. 2016-17 68. 2017-18 69. 2018-19 70. 2019-20 71. 2020-21 72. 2021-22 73. 2022-23 74. 2023-24 75. 2024-25 76. 2025-26 77. 2026-27 78. 2027-28 79. 2028-29 80. 2029-30 81. 2030-31 82. 2031-32 83. 2032-33 84. 2033-34 85. 2034-35 86. 2035-36 87. 2036-37 88. 2037-38 89. 2038-39 90. 2039-40 91. 2040-41 92. 2041-42 93. 2042-43 94. 2043-44 95. 2044-45 96. 2045-46 97. 2046-47 98. 2047-48 99. 2048-49 100. 2049-50

المواضع وسماها بسم الله الرحمن الرحيم

سوق قضية زيد قائم ضمن ليس الا ان زيد قائم هو الواسع وعدم المطابقة احدها

أثبتت المطابقة التي هي مفهوم القضية هي أن يكون المحول ثابتاً للنوع

في نفس الامر لان يومين القصة متحققة فيها وسنرى ان هذا هو المطلوب

بما هو الذئب الصريح في هذا المقام الا ترى ان قولك نبيات في نفسك انما هو رجل على

عليهم ما عليه في القالب في نفس الوجود يكونون الموصوفين بها ويكونون لها

في نفس الأمر ليس معارضة بما في الأدعيان والمطابق بالسريوع من المطابق

بالفتح والتعاسية ينيها باعتبار ان الاول مأخوذ مع خصوص الوجه والثاني

من نقل إلى صموئيل التلميذ ابن مصراع الحبل ومطابقه يكون الموضوع

سیدنا ابی بکر صدیق رضی اللہ عنہ

محمد بن یحییٰ بن محمد بن علی بن ابی طالب

وتتبع نفس الامر والواقع بهذا يظهر ان السموات لا تجري فيها انطباعة

بوجوده يتجسد في النفس منه معنى القضية يقابل النفس بل ان يتجسد منه معنى القضية في النفس لم يحصل اما ان يتجسد مشكوكا
 فيها او مقرا او منكرا في الوجه الثالث في التصور قد حركت وهو هو المعنى في النفس وان الشك في الانكار فلا يتغير معه
 واما الاقرار وهو التصديق فهو معنى فزان حصل في النفس من القضية بل في آخر يقترن به وهو صورة اما ان لا يكون له معنى في النفس
 الذي حصل في النفس فهو مطابق لما عليه الامر في نفس الوجه فلا يتغير
 معنى القضية المقبولة من حيث ما يتصور في نفسه من القضية المقبولة
 في ذلك حادثة اخرى النفس مطعون في كونها لا تتغير مع تغير

و في وجوده ان يتجسد في النفس انه لم يتغير حصول معنى القضية المقبولة
 من حيث انها قضية مقبولة فلا يتغير ان التصور المحض يمكن ان يتغير

بالقضية المقبولة اولا جرح في ذلك من ان تكون التصورات المقارن للشك

والانكار
 ذلك ان يكون ان يتغير لا يتغير بغيره بغيره مقبولة فلا يصح الحكم بغيره للتصور

وذلك ان التصور لا يتغير بغيره مقبولة لكن لا من حيث انها

لصية اولا في حلق القضية عند التصور كما يلاحظ عند التصديق فان

مما حلقها التصورية يمكن ان يكون غلبا وعند ما حلقها التصديقية لا يمكن
 هذا لا ينافي تعبد التصديق بالامر الجدل لانه متعلق بذلك المعنى من حيث انه يعبر تحليلة في المحذور على

ذلك وقد اشار الى ذلك بقوله ان يتجسد واما ان تعلقه بكل شيء لا يتحقق

امكان تعلقه بجميع اجتهادات واجهات والتصورات المقارن للشك والا
 فانه لا يتجسد الا في التصور مع الشك ولا في التصور مع

وان كان متعلقا بالقضية من حيث انها قضية لا يمكن لا يتعلق بالمقبولة
 الاثر كما انه يتجسد بغيره التصور بالكلية بالواجب

وحيث انها مقبولة في التصور الاقرار مع الشك وان كان لم يحصل اما

ان يكون له كما شاذل الظن في الاقرار والعمى في الانكار واما لا يتجسد المحذور

بدل من ان الشك والتحقق في الامر لا يكون متعلقا بالقضية لا بالنسبة ولعل الحق

لا يتغير عنه لان ما يدل على ان تصديق التصديق بالنسبة يدل على ان تصديق

الشك والاعتراف بها واما الشك والانكار اما الشك فليس في طريقه

وبه المتعلق به في النسبة الى الطبيعة
 بينه وبين الحقيقة هذه الحقيقة عند
 تعلق التصور بذلك المعنى فافهم
 فانه دقيق واشمل حقيقة من غيره

بغيره بغيره
 كما في غيره

التي لم يتغير

التصديق
التصديق أصله إثباته لا نفيه بطرفه الخالف التصديق بعينه نفس الشيء لأن
في الشيء مستلزم للمقادير بطرفه بعد التوجه النفس اليه وليس عين التصديق

بالقضية السالبة لأن الإنكار هو في القضية الموجبة وهو أن يحصل
في الشيء أن معنى القضية الموجبة يتوحد في الحقيقة والتصديق في القضية السالبة

وهو أن يحصل في الشيء أن معنى القضية السالبة مطابقة للواقع فالإنكار
ليس عين الأذعان وإن كان مستلزماً لما قال العلامة الميرزا في ذلك
أن التصور المقارن للتصديق والتكذيب تصوب مع تصديق وما قال السيد

السند في حواشي على شرح المطالع أن تكذيب النسبة لا يجزئ به بغير

التصديق بالنسبة السالبة محل نظر لا يقال في التصديق أن التصديق
بذلك ليس على ظاهره والمقصود أن التصديق ادعاء بأن الموضوع هو المحمول

في نفس الأمر فيقول التكذيب المقابل له ادعاء بأن الموضوع ليس به

المحمول في نفس الأمر لا بد أن هذا المعنى عين التصديق بالقضية السالبة

لأن أن التكذيب ادعاء بشيء كيف ويعبر عن التكذيب والإنكار في

الفارسية بقبول ناكردن وياورنداشتني فأتى هذا من ذلك لا أتري

أن التكذيب إذا تعلّق بالقضية الموجبة يتوحد بها المكذب به والتصديق

التصديق أصله إثباته لا نفيه بطرفه الخالف التصديق بعينه نفس الشيء لأن في الشيء مستلزم للمقادير بطرفه بعد التوجه النفس اليه وليس عين التصديق بالتصديق السالبة لأن الإنكار هو في القضية الموجبة وهو أن يحصل في الشيء أن معنى القضية الموجبة يتوحد في الحقيقة والتصديق في القضية السالبة وهو أن يحصل في الشيء أن معنى القضية السالبة مطابقة للواقع فالإنكار ليس عين الأذعان وإن كان مستلزماً لما قال العلامة الميرزا في ذلك أن التصور المقارن للتصديق والتكذيب تصوب مع تصديق وما قال السيد السند في حواشي على شرح المطالع أن تكذيب النسبة لا يجزئ به بغير التصديق بالنسبة السالبة محل نظر لا يقال في التصديق أن التصديق بذلك ليس على ظاهره والمقصود أن التصديق ادعاء بأن الموضوع هو المحمول في نفس الأمر فيقول التكذيب المقابل له ادعاء بأن الموضوع ليس به المحمول في نفس الأمر لا بد أن هذا المعنى عين التصديق بالقضية السالبة لأن أن التكذيب ادعاء بشيء كيف ويعبر عن التكذيب والإنكار في الفارسية بقبول ناكردن وياورنداشتني فأتى هذا من ذلك لا أتري أن التكذيب إذا تعلّق بالقضية الموجبة يتوحد بها المكذب به والتصديق

إذا تعلّق بالقضية

أو يتفق بالتفصيل السليم يقال بها المصدق وهو المكذب بالاسم عين

وَلَا يَخَافُ فَتْلَنَا ۖ وَكَانَ فِي الْأُفُقِ

على حدوث مواعيد المظفر في النفس من غير قيد بوجه
الأول عدم نمو القصور

الأول عدم سموم النصوص
المتعددة بطريقين اللسان

فقط السبيل لا تركيب
فيها، متبر

45

مستطاب

ان في السرقات

■ ■ ■



والتقوى من الله عز وجل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منتهى الحجة والبرهان على عباده

بِالْقَضِيَةِ لِمَسِيحٍ قَضِيَّةٍ بِذَوِيهِ عَمَّا الْاَنْسَابُ فِيهِمَا مِنْ اَنْسَابِ قَوْمِهِ

تحتوي على ما يلي:

الحال على تعقيد الشبهة فيكم الله في هذه الزاوية الحسنة المكننة

الصدق والكذب قد يوصف بهما القسمة وقد يوصف بهما التكميل فيقسم القضية

مادقة او كاذبة هذا التفسير صافى والكاذب والصدق والكذب تعني انوارها

نقصه للواقع وعدم مطالعته لآماله الثمينة انما هي نتيجة لضعفه في

ننتب بـالحمل الى الموضع على ما هو عليه والاحكام بقضية غرضنا الله وانتب

الحج إلى الموضعين أما بوعبد الله فلا يخفى أن الصديق الأكرم في تعريف التهمة بأنه يقول

فقال لعلنا صدقة أو نذية بالغنى الشمل ولا يصح أن يقال للمقاتلة إنكم المشر

وإن كان قد كان في ذلك ما لا يخفى من الغش والفساد في بعض الأحيان، فإن ذلك لا ينافي مع ما لا يخفى من أن هذا العمل قد كان من أجله.

الزور للفرس من اخذ الصدق والكذب في السريرة المشهور فليس شيء

المطاريح، قد عرفت القيمة ما به قول مولانا بقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

را الصق والمكبرز نورق

منه فليثبت بقوته والى ان لم يكن من القدر فيقول ان اذا قيل ان كل شيء من جنس ما لا يتصور من
قوله القولي فليثبت صدقته انه لو كان من جنس ما لا يتصور ما كان لا يتصور من جنس ما لا يتصور
ولا كان لا يتصور من جنس ما لا يتصور ولا كان لا يتصور من جنس ما لا يتصور
ولا كان لا يتصور من جنس ما لا يتصور ولا كان لا يتصور من جنس ما لا يتصور

فوليك قيل انه مثل الصور التي الذي له اسم واحد من اللفظ المفرد المتعارف بالكتابة

فلا ينبغي فيه نحو عمل من فليكن قوله ما قيل آية النسبة الاولى مشكلا لان

النسبة هي من هذا بلا محطه معه قوله ان كان آية النسبة الثانية

فليكن القولي فليثبت صدقته في المقصود ان يكون قولك اذا كان له اسم واحد من اللفظ

يكون من اللفظ الواحد الاسم على الثاني

وليس من اللفظ من ذلك من المركب الا ان كان له اسم واحد من اللفظ

ليبيان معنى ما يطلب به او جندس المركب الثاني ووجه الكلام

ما يطلب به ويحتمل ان يكون ابتداءا متعلقا بالوقف

ان اد بالتأليف المؤلفين وما يؤول منه آياتي ما يؤول ذلك التأليف منه

والصدق هو ان يحصل في الذين اتفقوا في النسبة بقول بانهم مطابقة وقول بانهم

نسبة المطابقة واد بالضرورة الحقيقة وبالتأليف المؤلفين وحاصل ان

الصدق هو ان يحصل في الذين اتفقوا في النسبة مطابقة الواقع من قال انه اراد

بالنسبة النسبة العامة الخفية وبالتأليف النسبة الحقيقية ونعم ان طهر

الكلام موافق لما ذهب اليه المتأخرون من تقدير النسبة فقد احتمل شيئا

عظيما ولا يرد من هذا التفسير كون التصديق كيقينية ادراكية حيث يظهر منه

ان التصديق حاصل في العلم ان قال في شرح المطالع لان حاصل ان التصديق هو

معنى التصديق في الدين بل

انما يكون من جنس ما لا يتصور

من جنس ما لا يتصور من جنس ما لا يتصور

من جنس ما لا يتصور من جنس ما لا يتصور

من جنس ما لا يتصور من جنس ما لا يتصور

فالتصور ينشأ بغير جعل في العقل تصور الظاهر مع اللفظ ينشأ والتصديق هو ان يحصل في العقل تصور حقيقة اللفظ
مطابقة لما في الخارج فانفسها القول تفسير للتصديق بعينه وتفسير الخبيص للتصديق لانه قال حصول الظاهر مع اللفظ ينشأ
الاحكام الخاصة في العقل وانفسها القول تفسير للتصديق بغير جعل في العقل صورة هذا اللفظ مطابق لما في الاشياء المستثنى

قَامَتْ أَسْوَاقُ الْبُكَارِ لَهَا جَبَّتَانِ فِي جِهَتَيْهِ مِنْ وَجْهِ الْعَمِ النَّصُورِ وَفِي جِهَتَيْهِ

اخرى من وجهه الجبل القديسي. فالصوب منها آه ابي في مثل قولنا ان

[illegible]

لأن التعميم فيها أصبح محالاً للطرفين مع التأليف في العقل بل هو

القصص المفعول الظرفين مع اننا ليعني في العمل ثم اننا ليقرب ربطون عي معاني

اربعة على المعنى المصغر وفي نفس الوقت بالفتح وعلى الهيئة التركيبية ا-

هذا النسبة الى ابيطة القول علمه في الاصل مع التصديق والتعريب الى المؤلف

بالكسر ويقال بالفتح المفاطم نسبة الى المفاطم بالقية اما الى الجمع مرفوض

الحج و نيفت تاليف النجفي من الشيخ أبي محمد عفيف الخليلي من البحراء وانا لي

الاجزاء فوق الثانیہ ایضاً مع اللہ ای تالیف جزو مع جزو آخر کا بقول فی

النحو الكلام هو المركب الذي فيه الاسماء والمعرّبين "الكاتب" "نشي"

الشيخ مكيه الاصل في علم الطب لفظ التأليف مع المؤلف ثم في البيه

التراكيبية العارضة له ثم على النسبة الى اربعة الملازمة لها فكان اطلاق

التأليف من قبل المؤلف بالفتح ما خضع من الأول وأطلقه على الهيئة التركيبية

مبدأ من ضمن الثاني وأطلقه على التسم إلى أربعة فصول هي: الثالث والرابع والخامس والسادس

نائب الرئيس التنفيذي

فرمانی فی عبارتہ

اعلم ان بيته التركيب والنسب
الاربطه امر واحد مخفي
بالاعتبار بالاولى ما حوت
من حروفه العشر مع حروف
الاعراب والاشياء التي
تنتسب تربطه الا حروف التي
كلها متساوية الحروف عديده
من الحروف فمتساوية ان الحروف
الطاهر لا ياتي حروف صوبها
والراد متساوي ان ذلك الامر
الواحد لا يعتد الثاني والاربع
والطاهر العشر مقترن

هذا هو التفسير الصحيح لما سبق في الفصل
في كتابي في المنطق

(2)

ان المراد بالتأليف هنا المصنف لا غير في النسبة الى اربعة شعبا او مقاييس للتصديق

في بعض
المرتب

لتفسير هذا فان النسبة هنا من حيث هي في الحقيقة او في الصورة

فهي الشرة الى انه كما ان لا يكون اطلاق التأليف على المعنى

الاخرين في كونهم سادة الدلالة
من جهة الخبر والمصنف في وجه ما يتبع
بل وعلت ان قدر التأليف
في اعتبار اسمها كمراتب في كونها
فمن لا يصدق التأليف بينهم

ان هذا ليس بالتأليف بل هو تحصيل لا وكان للعبارة في التأليف غير

التأليف في مجموع هذه التأليف في المطابقة في حصول القضية والمطابقة

احتمال عقلا فصفة التأليف من المطابقة للتأليف التأليف في ما حصلت في الحقيقة

التأليف في صورة مرة اخرى في حصول التأليف في المطابقة في الحقيقة

هو حصول صورة التأليف في كون تلك الصورة مطابقة ولا تأليف في المطابقة في كونها

الانسان حصوله في الاول ان يقال ان مطلق حصول صورة التأليف مطابقة للـ

التأليف ليس تصديقا بل حصولها في وجه المادى والادى صاحب التأليف في المطابقة

الحصول على هذا الوجه هو انطبق هذا المقام هو حصول التأليف في حصوله في التأليف

الحاصل على انما هو حصول الصورة والحصول كانه حصل التأليف في المطابقة في

التي هو فعل المؤلف ولا يخفى موقفه من الحرارة او يلزم ان يكون التأليف في المطابقة في

حيث ان حصول صورة التأليف في سبب التأليف في فعل المؤلف وهو التأليف في المطابقة في

بكل عام صاحب التأليف في ذلك هو حصول صورة التأليف في المطابقة في

ان ذلك يدل على ان التأليف في التأليف في التأليف في التأليف في التأليف في

واذا حصل التأليف في التأليف
ان التأليف في التأليف في التأليف
هو التأليف في التأليف في التأليف
من

حاشية على المتن

في قوله لا يثبت في العقل مطابقة الاشياء وليس يتحقق في العقل
بمعنى القضية والاشياء في العقل مطابقة للاشياء
على اختلاف التفسيرين وانما عرفت الحكم الذي يتحقق من افعال النفس لا يتحقق
بالمطابقة واللامطابقة بالمعنى المراد بيننا وان كان باعتبار حصوله في العقل
تصور لا يقال يلزم على هذا التقدير ان لا يكون بين التصديق والتحقق تماثل نوعي وهو
خلاف التحقيق كما مر في المنقول قد سمعت من ان التوافق النوعي على ان
المتحققين بين مفهوم في التصديق والتصديق اما صدق عليه الحكم ولما بين مفهوم
احدهما وما صدق عليه الآخر ^{في قوله لا يثبت في العقل} على ما هو تقدير للتصديق بحسب اللغة دون
الا صطلح الخ اعلم ان التصديق لما اخذ عن الصدق يعني وصف القضية فاعمل
بحسب اللغة الا ان كان بنفس القضية ويعبر عنه في الفارسية بكلمتين وعلى
هذا المعنى وقع الاصطلاح وقد يقال بحسب اصل اللغة للاذعان او كما يقال
القضية ويعبر عنه في الفارسية براسم كذا وتن وهذا المعنى تحقيق شائي وهو كقول
بعد حصول المعنى الاول توضيح ان في القضية نوعان متعلقا بالتحقيق المتعلق
بنفسه بان يحصل للاذعان فيما لا يثبت في العقل والتصديق المتعلق
بغيره بان يحصل للاذعان بان يثبت في العقل

حاشية على المتن

فحصل صورة الحكم في العقل في العقل مطابقة للاشياء وليس يتحقق في العقل
بمعنى القضية والاشياء في العقل مطابقة للاشياء
على اختلاف التفسيرين وانما عرفت الحكم الذي يتحقق من افعال النفس لا يتحقق
بالمطابقة واللامطابقة بالمعنى المراد بيننا وان كان باعتبار حصوله في العقل
تصور لا يقال يلزم على هذا التقدير ان لا يكون بين التصديق والتحقق تماثل نوعي وهو

خلاف التحقيق كما مر في المنقول قد سمعت من ان التوافق النوعي على ان
المتحققين بين مفهوم في التصديق والتصديق اما صدق عليه الحكم ولما بين مفهوم
احدهما وما صدق عليه الآخر ^{في قوله لا يثبت في العقل} على ما هو تقدير للتصديق بحسب اللغة دون
الا صطلح الخ اعلم ان التصديق لما اخذ عن الصدق يعني وصف القضية فاعمل
بحسب اللغة الا ان كان بنفس القضية ويعبر عنه في الفارسية بكلمتين وعلى

هذا المعنى وقع الاصطلاح وقد يقال بحسب اصل اللغة للاذعان او كما يقال
القضية ويعبر عنه في الفارسية براسم كذا وتن وهذا المعنى تحقيق شائي وهو كقول
بعد حصول المعنى الاول توضيح ان في القضية نوعان متعلقا بالتحقيق المتعلق
بنفسه بان يحصل للاذعان فيما لا يثبت في العقل والتصديق المتعلق

بغيره بان يحصل للاذعان بان يثبت في العقل

الاول هو المتعلق بنوعه

الاول هو المتعلق بنفس تلك القضية والثاني متعلق بقضية مرفوعة عنها تلك القضية و
 محمول تلك القضية ولا شك ان هذا التحقيق يحصل بعد حصول التحقيق الاول ويترتب
 من التخصيص بيننا فثبت بان هذا الكلام دليل على ان التحقيق المنطقي متعلق بالتحقيق
 اللغوي وتبين سابقا انه عليه فواصل فان الجمود يقع خلفه عن ذلك كانت
 التحقيق ومنه الوصول الى التحقيق . اقول الاول من قولهم صدقناه ثم عرفت
 ان الاول عان بالتحقيق تصديق ثان . لان التصديق لم يكن ان يقال بل
 بيان الحكم بخلاف تخصيصه للتحقيق دون كونه خدافا لغيره له وكان
 ليس ذلك لظهوره اذ هو مخرج به في العبارة فلا يرد ما اوردته المصنف من
 انه ما فسر التحقيق بالتوصلات مع الحكم . فخرج ان يكون عليه ان سراحي اصطلاحي
 أي فالاولى على ان يراعى ذلك والافلا شك ان ليس بواجب ولا يمكن ان يقول
 ان يمكن ان يبنى له اصطلاحات فالاولى ان يقال ان التحقيق الذي هو في فاعله
 المنطوقين من شتر كفية الضمات لنفسه ولا يمكن ان يبنى جميع ما يقع فيه خلاف
 مطلقا ان لم يمتنع ان ما وقع من التحقيق هو التحقيق دون ما يقع من المبتل
 وادرج النيات في النيات في قضايا حكم العقل بها بسبب النطق بالحاصل
 فيها والتميمات قضايا حكم العقل بها على انها اعتقاداتها اولية او شمولية او

او سئل ان يشبهها بما يشبه بسبب اللفظ او بسبب المعنى والاولا معيات هي قضايا
 يوجد بها الحكم مسدودا وفيه مسدود فيا بين الخصوم فبين عليهما كل واحد منهما الكلام في دفع
 لنا خرافة كانت او باطله يمكن في شرح المظالم فالتشبهات ليست مطابقة اصلها والظواهر
 والاربعية لا يشبه فيها المطابقة ^{لا شك من التصديق} ^{اقول الفرق بين المطابقة بحسب}
 ان عندنا المطابقة بحسب الواقع ان المطابقة لا يراى ان سئل المطابقة الثانية فما لا يخفى
 على احد ^{الطريق} ^{الطريق} انما حصل المطابقة في قول ان التصديق هو ان يحصل في العقل صورة هذا الشيء
 مطابقة للاشياء انفسها ^{الطريق} ^{الطريق} المطابقة الثانية بناء على ان قول مطابقة للاشياء واقع
 حاله عن قوله صورة هذا التلخيص وقيل المحصول والتبادر من المطابقة عند الاطلاق
 تلك المطابقة فهي هذا التقدير والاعتراض بان المطابقة اي المطابقة بحسب الواقع
 مستبعدة في تفسير الصديق لا في تفسير التصديق وايضا ما ذكر في تفسير الصديق والتصديق
 انما هو تفسير الصديق بمعنى وصف التكم وتفسير التصديق المأخوذ منه وليس الكلام فيه
 لان المطابقة وصفه القضي لا الحكم ضرورة انما وصفه لما هو حكمه معنى شيء وليس
 من شأن الحكم الحكمية ^{الاولى} ^{الاولى} في تفسيره ان يقال الصديق هو مطابقة القضية ^{لواقع}
 والتصديق هو ان يحصل في الذهن ان معنى القضية مطابقة للواقع ^{الاولى} ^{الاولى} كمر
 فسر التصديق ان قد علمت انما فسر التصديق بالاعراض والمطابقة بل فسر المحصول صورة ^{التلخيص}

على كذا الوجه

فمنه من يجعل يقول يا غير الحيوانات كعوض الملوك تملك مثل ما تملك النقص في

وإن الجنس إنما يتقوم به نوعا فلهذا النوع انما يسمى بذلك الفصل أيضا في الجبر

[illegible]

فإنه لا يجوز أن يكون هذا القول من جهة المبدأ، بل من جهة التطبيق، كما هو ظاهر من قوله تعالى: "وَأَمَّا بَشَرٌ مِّثْلُكَ فَذَلِكُنَا الَّذِي لُمْتُنَا فِي الْبَيْتِ" (سورة النجم: 24).

لا يجوز للمسلم أن يتبعه في غير ما كان عليه من الدين

من الامم التي لم يزل في بيوتها من بني اسرائيل

من الامانة التي بيننا وعصومي يدوم بالبر والنجاة

والأصل المحقق في ذلك الرفيع يتحقق الكلام لا يستلزمه القول المطابقة

بعد مطابقة بعض الفقيهين الواقع فيكون مدلول المقطع
 يقطع أشبه دون الثبوت الفعلي الأمر - يتم انما ان
 الفقيه الكافية طائفة على تدرج في الثبوت الفعلي
 الأمر يوحس الآتي ان ثبوت المحل الموضوع في
 كثير من الحالات الكافية على حسب الاعمال
 يخلق في احوال الثبوت الفعلي الذي في المدلول
 الفقيه في حق الثبوت بحسب الاوضاع المتواج
 ان سلب الثبوت في حق سببه الواجب الاستدلال
 الثبوت في حق سببه مستحيل استعانة الثبوت
 في نفس الامر في جميع الحالات من المطلق
 الموضوع المدلول الفقيه في حق سببه

آنت تسمیٰ ان مشغل الحقیق محبوب آخر السہول الملقہ بقولہ ان تمیل الاعتراض

بما يجب التزويل وتواصله في تقدير كون المقسم العلم اليقيني لا يجب

ان يعقب المطابقة في تفسير التصديق لانه عند كونه علما يقينيا انما يلزم كونه مستلزما

الخطا بقوله وليس كما استند الخطا بقوله يجب ان يعقلى تفسيره انما بقوله مع

ان صاحب التذليل لم يأخذ المظالمية بحسب الاعتقاد في تغيير التصديق بل أخذ

في نظيره المطابقة بحسب الواضحات كما مر في غير هذا الموضع ولا ولي دخل في التحقيق أنه أقول كصنفه

من الخيرة لا سيما في الحجة التي فيها ثبتت المحل الموضوع في نفس البرهان عليه

فقط البطل هو الشريك فيها لولا ميل إلى الحقيقة في نفس الأمر وميل إلى مطلق السبوت يلزم أن لا يلحق

کتابهای تقدیر و علم نبوت حق علیه السلام در خصوص این کثیر از قضایا که برای ما بقیت الهی و فیض الهی است

الحاكم لا يفرغ من جلب الثمن في طرف لا يفرغ من جلب الثمن في طرف آخر ولا يفرغ من جلب الثمن في طرف ثالث.

في جميع القضايا المدنية والمقضية مع القضاء بالحكمة بالعدل والاعتدال مثل نبيك الم

فی ظنی فی حقہ ان ما ہو علم و حش و سرلوایہ لایبقا عن افرادہ فقولنا یبقا فی ظنی رجب

الذين يريدون القيام في الواقع بمسئولياتهم وليس مني مطالبهم بالقضية للواقع التي أصبحت الجول

الموضوع في ظرف الواقع والقضية يدور في المراتب الشخصية على المطالب بعد المطالبة

للبوابين وإنما تكون تلك المطابقة واقعة في نفس المخرجين من مجموع التبعية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

والنصف الثاني من القرنين

ولا تصديق لما كان معناه انما يظهر بالتحقيق فليس ايضا يدل عليها بالدلالة التضمنية لاسيما وان

لا يمكن الجزم بالتحقيق لكن بما جرى عليه من اجزاء من مجموع الخ لا سيما ان اجزائه جزئية بل

دلالة الخ على ان جزء منه هو بطلان ليس قطرية تضمنية بالي سلطان المشهور ان

عقد البيع على البصر حقيقة نعم يقر بان
السراية والكون حقيقة في احوالها
المتكينة منها لعدم الظاهر المتكينة

التي لو ان البصر مثل البصر جزوي انما لا يمكن ان يتحقق الا بعد تحققه وكان جزء من تحقيق

حيث لم يكن تعقلا الا بعد تحققه قال به من يمارف التحصيل السلب لا يتصور الا ان يكون

عن ضابطه لا يجب واقعه لانه عدمه واما ان يجب فهو مستغن عن ان يعرفه

مفهوم الخ على ثلثة اقسام الاول ما ليس حذره اصله كسلب البصر الخ والثاني ما ليس حذره حقيقة كالبطلان العارض البصر للسواد

والثالث ما هو حذره حقيقة كالحيل
الناطق للاثان

وليس ينبغي ان لا يجب موجوده في السلب وقرئ بين ان يكون الخ لزم خلافه في حذره

وبين ان يكون جزو من الخ وان الخ لا يري بغير جزو من الخ بل بغيره ومحيي ان يكون

مع السلب واما ان كان جزو من الخ فذلك يتحقق في الواقع لان ان كان استوفيه فمعرفة العقل فيه

احكام عقلية وتفصيلات واجزاء تعرض العقل ليس في الوجود الخارجي بل في الجزاء كما عرفت

من امر الله ان والسواد وحقيقتهما هذا ظم للمتظن ان ما هو المشهور من ان الصوق حذره

انقضيه والكذب احتمال عقيته كلام مردود او ما يول وان كان كلاما من الصوق والكذب

احتمال عقيته وليس دأتم في مفهوم القضية ليعرف والصوق مطابقة مدلول القضية

لواقع ومدلولها بوثبت المحمول للتوضيح في نفس الامر فيصيق الخبر يرجع الى ان ما يفهم

من القضية من ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر بوثبت في نفس الامر فالسوق هو

المطابقة بالمعنى الثاني والكذب بوجهه تلك المطابقة والمطابقة بهذا المعنى وعدمها

كتابي استلزام عقليان خارجا عن مفهوم القضية والقول بان صدق مفهوم القضية

من ان ...

وان مفهوم المطابقة القول تحقيق هذا المقام على وجه يتكاتف هذه المرام بان المطابقة

مفهوم واحد يتحقق باختلاف المتعلق فتدقيق المطابقة الصورة مع ذي الصورة وقد

تتعلق المطابقة مع نفس الامر الواقع فتدقيق المطابقة التصريح ما قصد تصويره المطابقة

الحيلان انما طلق الانسان في معنى المثل جميع التصورات والتصورات جملتها

ان كل صورة مطابق لما هي صورة لشيء كانت تلك الصورة صورة تصويرية وتصريحية

وتجلى المعنى الذي كان في نفس الامر عبارة عن كون الموضوع من حيث هو او مع زوا

حيث يصح عنه الحكم بالحوال كما قرينة او عن مقتضى ايقظ والرهان كما ذهب اليه

البعض في تصورات لا يجري فيها المطابقة والامطابقة والتصديقات بعضها مطابق

وبعضها غير مطابق وان كان عبارة عما يفهم من القول بان يلقى الامر كذا في نفسه كما يجب اليه

بعضهم او عن المبادي العالية كما ذهب اليه هذا القائل الحق وغيره فان تصورات جميعها

مطابق لان كل تصور هو على ما هو عليه في نفسه وهو موجود في الانه ان العاليه على ما

يقتضيه القواعد الحكمية كيف هو متصف بغير مفهوم وجودي اقله المفهومية لا

البدن ادق فيها والمتصف بالوجودي موجود في طرف الاتصاف كما يشهد به بحث

فان مفهوم المطابقة ...

فان المطابقة ...

فان المطابقة ...

الوجود البين

الوجود انما ينفذ مع ان ارتسام الصواب بعد ارتسام موضوعها وهو لها غير تصور لها بقا
 المعاني الخفية من حيث انها كمن لم يتبين ان يقع عليها حكم هذا الحكم لا يجري فيها
 في ان تقول المعاني الخفية وان لم يقع حكمها عليها كمن يقع رابطة بين الطرفين في
 انقضائها الصواب في حيث كانت او كانت معلقة بوجود في الازمان العالية في ضمن
 اخبر في ذلك لا يخلو كقولنا انما في ضمن السلب او في ضمن اليجاب مع ان
 قولنا ان كل متصور موجود في الازمان العالية التي هي حقيقة موجودة فيها في الازمان

الوجود انما ينفذ مع ان ارتسام الصواب بعد ارتسام موضوعها وهو لها غير تصور لها بقا
 المعاني الخفية من حيث انها كمن لم يتبين ان يقع عليها حكم هذا الحكم لا يجري فيها
 في ان تقول المعاني الخفية وان لم يقع حكمها عليها كمن يقع رابطة بين الطرفين في
 انقضائها الصواب في حيث كانت او كانت معلقة بوجود في الازمان العالية في ضمن
 اخبر في ذلك لا يخلو كقولنا انما في ضمن السلب او في ضمن اليجاب مع ان

الا امور المادية من حيث انها مادية لا ترتسم في المحرقة والحقائق النفسية في نفسها
 ومبعض في طريقها فان قلت الكواكب مرتسمة في المبادي العالية لانها خزانة للصور
 العقلية النفس على ما يقتضيه القواعد الحكيمة فيكون جميع الحقائق ايضا مطابقة
 الكواكب من حيث انها مصققة لا ترتسم في المبادي العالية اذ ليس لهذه المبادي افعال
 وتصور بها بل تصور محض وادراك بحيث ولا تشك انها بهذا الاعتبار من قبيل
 في الحقائق وما قال بعض المحققين انها ليست صورة ادراكية لتلك المبادي بل
 هي مخزنة فيها على نحو الصور الحسية في الخلد والمعاني الخفية في الحافظة مع ان الخلد
 والمخافة ليس مراكيز خفية بل هي المبادي الادراك بالكواكب لتتق
 معنى الادراك وهو حضور الشيء عند الذات المجردة نعم لا يمكن لها التصديق الجبروت من

الوجود انما ينفذ مع ان ارتسام الصواب بعد ارتسام موضوعها وهو لها غير تصور لها بقا
 المعاني الخفية من حيث انها كمن لم يتبين ان يقع عليها حكم هذا الحكم لا يجري فيها
 في ان تقول المعاني الخفية وان لم يقع حكمها عليها كمن يقع رابطة بين الطرفين في
 انقضائها الصواب في حيث كانت او كانت معلقة بوجود في الازمان العالية في ضمن
 اخبر في ذلك لا يخلو كقولنا انما في ضمن السلب او في ضمن اليجاب مع ان

الوجود انما ينفذ مع ان ارتسام الصواب بعد ارتسام موضوعها وهو لها غير تصور لها بقا
 المعاني الخفية من حيث انها كمن لم يتبين ان يقع عليها حكم هذا الحكم لا يجري فيها
 في ان تقول المعاني الخفية وان لم يقع حكمها عليها كمن يقع رابطة بين الطرفين في
 انقضائها الصواب في حيث كانت او كانت معلقة بوجود في الازمان العالية في ضمن
 اخبر في ذلك لا يخلو كقولنا انما في ضمن السلب او في ضمن اليجاب مع ان

بأنه لا يمكن أن يكون
شيء من غير الحقيقة

المتصور واستباح التصديق لا يستلزم استباح الادراك فكيف هما من فناء المبادي في جميع الصور
الادراك والتصديق والحفظ مع الكون والادراك والحفظ فقط وامامه المبدأ الثالث
فالتصورات بعضها مطابق وبعضها غير مطابق والتصديقات بعضها فيها بعض مطابقة
واللا مطابقة في غير ما يظهر لك وجه التفسير في أربع من هذه الصور
لأنه لا يمكن عدم المطابقة جميعا مطابق وتارة لا يمكن غير المطابقة والمطابقة
وتارة ان بعض مطابق وبعض غير مطابق واذا تفكرت ذلك فستقول المطابقة
الى بعض التصديقات تصفها بها وبعض غير تصفها هي المطابقة بالجميع الثاني
والمطابقة التي بعض التصورات تصفها بها وبعض غير تصفها هي المطابقة بالجميع الثالث
وهذا يدعى بالموافق والفاضل الصادق فان هذا المصنف من نفس المطالب
ولطائف الرب هو لا يعجزه المطابقة ان لا يخفى عليك ان قوله فيهم
المطابقة ايضا جواب آخر للسؤال القدر بقوله فان قيل فيهم والتصديق
بهذا أو يقع ان التصديق ليس قسم التصور بل عاقبته فلا يجب عجزا عنه المطابقة
في التصديق اعتبارها في التصور والتصديق بهذا الاعتبار بعضه الذي يمكن ان يكون
مرزوم من العروض المقدرة مسامحة كما ينبغي في تصديق التصور كونه مفردا او قضية
ايضا لا يخفى على المسامحة لان المفرد والقضية من ادق والمتصور والتصور في فهم

في الثاني من التصديق

حجب الحقيقة والتفصيل في التعريف بالحقائق فيجب ان يتصور ابتداءً وتوطئاً
 ومن يتصور في الحقيقة الحاصلة في الشيء كائناً ما كان لا يقدح في التعريف بحقيقة
 وجوده بل يتصور ان الذي علم وجوده في نفس الامر بالحق التعريف بحقيقة الاسم
 فهو ما يحصل بتصور الحق الذي لم يعلم وجوده في نفس الامر كحجب الحقيقة بسواها

فان علمه اولاً وقبل من ينشأ في الحد والاسم في تعريف اللفظ من المطلب في التعريف
 والمقصود من هذا تعريف الصورة من بين الصور المتصورة في الذهن والالتفات اليها ليس
 المقصود من جعل الصورة من حيث هي انما هي اللفظ واللفظ موضوع بارزها
 قال جسيم لا هذا قيل الخ لا يحق فيقال الخ فيجيب بانه بعد موافق هذا القول
 اللفظ والى طلب طائفة لتصور نفس المعنى لا لتصور من حيث هو موضوع بل لهذا اللفظ
 اذ غرض تعديل هذا التعريف المتوقف على تصور ذرء الطرف ولا يتعلق به غرض
 بتصوره بانه الحقيقة التي تكونه في هذا اللفظ مع الشرح بعين التعريف تعريفاً
 حقيقياً وقد يقال ان ليس المقصود في كل تعريف ان يتصور معنى اللفظ بل معنى

معرفة ان موضوع اللفظ مع ان كلمة ما سؤال عن تصور مفهوم مدخول الاعس
 تصور مفهوم من حيث هو مفهوم فاما ان كان للمفهوم فقه في محال وطلب بعض
 الى ان مما ذكره او جبين الاولين وما سأل في من التبيين الاخرين
 المتأخرين الى انهم المطلب التعريفية قائلان ان الغرض من تعيين الصورة بان

واللفظ غير الاسمي لان الاسمي
 قسم من الحقيقة الذي انما المقام
 فيه تحصل صورة غير حاصلة ولا
 يكتفي في اللفظ بخصا صدر
 حاصل من الاشارة الى صورة
 حاصلة من بين سرر حاصلة
 في ذهن اليه العلامة لتفانها
 من ان الاسمي هو اللفظ فاستمر
 من الخطا بين اللفظ المقاس
 للحقيقة المطلوب فيه التعريف
 شيء علم وجوده في اللفظ

وهو مدخل الى حقيقة ما يتصور ابتداءً وتوطئاً

في الحقيقة التي قد يكون

انما في توجيه الاول فلما ما في
 مثل هذا الاسم ان تعريفه
 بل هو تعريف اسمي وانما في ذلك
 السائل فلما لا انما
 التعريف في
 القسم من التعريف
 التي يلخص من اللفظ
 مما في الاخرين فلهذا
 التعريف من التعريف

بعد الخوض في هذه المسألة هذا اللفظ مما لا يتحقق بان لفظ التعريف هو لفظ التعريف
 كما يقال في بعض النسخ هو لفظ التعريف بان لفظ التعريف هو لفظ التعريف
 الاسمية على جميع اللفظ لانه لا يفهم من اللفظ ان يكون التعريف بوجهه فلا يتحقق
 طلب حقيقة واما التعريف لشيء المركبة وذلك الكلام انما يتم اذا كان تعريف
 اللفظ داخل في مطلب ما فهو من المطلب اسم "الشيءية دون التعريفية
 وانت خير من قال انه من المطلب اسم التعريفية لا يشترط كونه في المطلب
 ما لكنه ذهب الى ان مقتضى ذلك المطلب استدل به فلهذا يقول ان اسم التعريف
 يشتمل على تعريف لفظ التعريف ثم يفرق بين ذلك التعريف التعريف بان اللفظ موضوع لذلك
 المصنف مع ان يمكن ان يكون تقدم مطلب الاسمية على سائر اللفظ لانه في التعريف
 الاسمية فيه فان هذا المطلب شامل للتعريف الاسمي واللفظي اتمل تحقيق المقام
 اذا قيل ما الوجود مثل فقلنا ما ينبغي فاعل او منفعة يحصل على احصاء
 الوجود والاشياء المسمى بين الوجود والشيءية ويحصل له ايضا التعريف بان لفظ الوجود
 موضوع لهذا اللفظ فانه قيل ذلك في العلم التعريفية فلهذا قيل في هذا التعريف بان
 احصاء اللفظ ايضا يحصل في نفسه اذ نظر اليه بطلب تلك الصلوات مقبولا
 من اللفظ وهو الوجود والاشياء فانه قيل ذلك في العلم حقيقة التعريفية فلهذا قيل في هذا

هو الحقيقة في العلوم حقا لا في التسمية عليها والاتفاق اليها وان كان التحقيق

يخص في ضمنه ولا يقال في غيره بالوجود انه يكون وفي الحقيقة انما يكون

اصدق والذهب ثم ما يقع في او بل تلك العلوم على طريق المصادرة انما يكون من قبل الا

لان مقصودهم من هذه التسمية صيانت الاصطلاحات فمن الى انفس المطالب الحقيقية

فتمسكوا بان تميز ما كانا في التسمية من اجل جعل القوة المدركة على الوجه المتعارف

المعين فليس يحتاج الى التعريف اللفظي ففقد استنبطت عليه السلطان يستلزم ذلك

غير حقيقة في العلوم العقلية بل هي حقيقة في الحوادث والعلوم الطبيعية هذا ما

حصل لي في هذا المقام وبقى بعد موضع نظر اذا اعتبر في كيفية التعريف الذي ذكره

لما ليس ان يقول اذا ما عتبر المطابقة في التصورات لا يدفع عدم الفرق بينه وبين التصديق

لذا المطابقة لا تتحقق بالتصديق بل هي المطابقة مع الحقيقة وتعالى عن المطابقة للمعبر

في بعض التصورات هي مطابقة التصور مع ما هو الطلب انطباعه عليه كقوله بانه

الفرق الذي بين هذا وبين ما قاله صاحب التبريل فلا يتوهم انه يدل على ان التسمية لا تتحقق

باعتبار الحقيقة كما هو خلاف التحقيق فانهم لا وليس مراده بالتصديق ان كانت خبرتان

كلامه ينبغي ان تسليم ان المراد من التعريف الحقيقي العلم والتصور هو حصول معنى له

الاولى ان يقره هو من حصول معنى اللفظ لا يلزم النقص بالتصورات الحقيقية بغير ما

من حيث انه معنى اللفظ ليس قولنا
جزء التعريف اللفظي لا في المعجم لشيء
ولا في المعجم لا في التسمية لان التسمية
في العلوم الحقيقية ليس معروفة
اللفظ وفي علم اللغة رفع التسمية
اللفظية اجمالا فانه لا ينافي
ولكنها ينبغي ان يرفع اللفظ لا
على كونها من المعجم بل على كونها
بأنها يحصل المعنى فانهم هم

المعين فليس يحتاج الى التعريف اللفظي ففقد استنبطت عليه السلطان يستلزم ذلك
غير حقيقة في العلوم العقلية بل هي حقيقة في الحوادث والعلوم الطبيعية هذا ما
حصل لي في هذا المقام وبقى بعد موضع نظر اذا اعتبر في كيفية التعريف الذي ذكره
لما ليس ان يقول اذا ما عتبر المطابقة في التصورات لا يدفع عدم الفرق بينه وبين التصديق
لذا المطابقة لا تتحقق بالتصديق بل هي المطابقة مع الحقيقة وتعالى عن المطابقة للمعبر
في بعض التصورات هي مطابقة التصور مع ما هو الطلب انطباعه عليه كقوله بانه
الفرق الذي بين هذا وبين ما قاله صاحب التبريل فلا يتوهم انه يدل على ان التسمية لا تتحقق
باعتبار الحقيقة كما هو خلاف التحقيق فانهم لا وليس مراده بالتصديق ان كانت خبرتان
كلامه ينبغي ان تسليم ان المراد من التعريف الحقيقي العلم والتصور هو حصول معنى له
الاولى ان يقره هو من حصول معنى اللفظ لا يلزم النقص بالتصورات الحقيقية بغير ما

صلى

لا يخفى ان التصور والتعريف
منه كيفية نفسانية
والكيفية النفسانية
قائمة للتصديق
لها ١٢٤ مكرر

الحق

الذي لا يكتسب من غير ما هو ليس قبيل الله بل حقيقة فتقيد العلم بالصور لا يتبين
 كما وقع عند المنصور على سبيل التوسيع وتصور الحق بذكر في تلخيص المحصل وعلم ان
 الظاهر في هذا العارض ان الحق بغير التوسيع اذا كان لتصوره صورة واحدة
 اذا كان صورة واحدة فليس من قبيل التوسيع في الحقيقة في غاية اوجها في الحقيقة
 الا ان كان بعض الصورة العلمية في مجموع العارض في بعض الناس لان نقول
 الصور حقيقة ليس هو الحاصل في الحق بل الحاصل في الحق والبصير عليه
 كما يتبين في الحقيقة ايضا بعض الحاصل في الحق ويتبين الحقيقة في الحقيقة في الحق
 عارضة لا شك في هذا ما يتبين في اول النظر والتحقيق ان الحقيقة عارضة للحق
 والصور حقيقة عارضة له صادقة على الحاصل في الوجود فالصورة ان تصديق عارضة
 للعالم بلا واسطة وليس ينبغي نسبة العرف من بل نسبة الحقيقة في فاعلا والعرف
 والمعرفة علم من قبيل التوسيع في المعنى ان التصديق في ان التصديق
 علم اولي والتصور في التطبيق علم ثان فالمراد بالتصور التصور السنج وتلازم
 والبعدية الاولى والبعدية الزمانية في ان التصور المطلق علم اولي والتدقيق
 علم ثان فالمراد بالتصور التصور المطلق وبالأولية والبعدية الاولى والبعدية الزمانية
 او الزمانية والاولى منها في هذا المعنى والتصديق المطلق هو التصديق المطلق

لأنه في الحقيقة لا يكتسب من غير ما هو ليس قبيل الله بل حقيقة فتقيد العلم بالصور لا يتبين
 كما وقع عند المنصور على سبيل التوسيع وتصور الحق بذكر في تلخيص المحصل وعلم ان
 الظاهر في هذا العارض ان الحق بغير التوسيع اذا كان لتصوره صورة واحدة
 اذا كان صورة واحدة فليس من قبيل التوسيع في الحقيقة في غاية اوجها في الحقيقة
 الا ان كان بعض الصورة العلمية في مجموع العارض في بعض الناس لان نقول
 الصور حقيقة ليس هو الحاصل في الحق بل الحاصل في الحق والبصير عليه
 كما يتبين في الحقيقة ايضا بعض الحاصل في الحق ويتبين الحقيقة في الحقيقة في الحق
 عارضة لا شك في هذا ما يتبين في اول النظر والتحقيق ان الحقيقة عارضة للحق
 والصور حقيقة عارضة له صادقة على الحاصل في الوجود فالصورة ان تصديق عارضة
 للعالم بلا واسطة وليس ينبغي نسبة العرف من بل نسبة الحقيقة في فاعلا والعرف
 والمعرفة علم من قبيل التوسيع في المعنى ان التصديق في ان التصديق

لكن ليس في الحقيقة

ان النسبة الواقعة اوليت بمواقعة وجود الادعان استهتق ان يبيح آه ان يتحقق عليه

ان يثبت التسوية للصديق والحقيق انه انطبق ان يقال المراد من الجرم المنع الثالث

انطبق ولا شك ان الجرم امر انت خبر بان صدقك انك انك بغير الحكم والجرم

بالنسبة فكذا ان نفس الجرم بالنسبة الى تصديق ما قد يصدق بكونه وعرف

المحكم فذلك التصديق تصديق بغير آخر خارج عن المحجة كما مر في الجرم بالنسبة

التي هي الحكم على ما يجب مستحدث لا يتحقق ما فيه من الاحتمال مع ان الكلام في كون حكمكم
اذ الحكم قد يعلق على النسبة وله فيه مذهبين

لا في كون غير الجرم بالنسبة فافهم في الفصل المذكور في الفصل الكل من المقالة الثالثة

في البرهان الى المطلوب به انه كما اراد به المحكم عليه ويبدو ثبوت تصديق المحكم به

والمحكم عليه هو المقصود الاصل والمحمول المحكوم به هو الذي يحصل العلم بثبوت المحكوم عليه

وبانه ثابت عليه ولكنه اخذ من حيث ان النسبة رابطة بينهما فلهذا لم يترك تصور النسبة

بذاتية ما يتكلف في هذا الكلام وتصور المحكوم عليه انه ان تصور المحكوم عليه به

ليس جزء التصديق بل هو الادعاء والاقرار بل في هذا المعنى

التفريع الى قسمين في الاشاعات حيث قال الشيخ قد يعبر تصور اسرارها على ان

اسم الثالث وقد يعبر تصورهما بتسوية شي على ما بان كل مثل فان زوايا التثنية

من اوتية لتاثيرين وكذا قسم في الشك كما سبق وكذا قسم الفارابي في عين السائل

جاء في قوله تعالى: "فما يتصور النفس والعقول والنفوس" وما يتصور النفس والعقول والنفوس

تقرین کیا ہے۔ روزِ اشعار کا اکثر بعض فی بعض والعم بین العالم حادث وکچھ

فالمحقق الطبيعي في تجريد الميزان والكمالات الجوهرية في تنزيل الحكماء وغيرهم من

الحق فيس وها هو المقرب "عظيم الخلق على التوسيع والمسامحة حيث انهم منه

ان الحق الحقيق سما و ما قاما الى شرع الطالح ان يمين المراد منه التقييد والالزام ليس

القسمية خاصة في التحقيق علم على مقال الشيخ في سفره في تفسيره هو ان يحسن في الفهم

نسبتہ میں انصاف والی الامتیحاں انفسہا بانہا مطابقتہ لہا مع اللہ لیس تصور ولا تصور معہ

شَدِّقْ بِلِ ارَادَتِه اِنْ الْعِلْمَ يَحْصِلُ عَلَى اَنْبِيَا وَصَحْوَةٍ عَلَى الْوَجْهِ الْاَخْرَاسِيَّافِي ذَوَاتِ تَقْوِيَةٍ نَظَرِ

لأن التفتيق ليس علمياً مما سبق من التفتيق وكلام الشيخ لا يدل عليه أو حاصل التفتيق

محزون معن العفوية والنبوة، بانقطاعه، بلق الواقع، ونفك استراة لا يستلزم كون المتدين على

بِأَمْرِ التَّقْدِيمِ إِلَى التَّحْقِيقِ فَلْيَجْعَلْ عَلَى الْمَسَاجِدِ وَالْأَلْبَنَةِ كَوْنُ التَّحْقِيقِ عَلَى فَلَاحِ

فِيمَا مِنْ الصَّوْفِ وَظَاهِرُهُ فَلَعَلَّيْهِمْ أَطْلُقُوا التَّحْقِيقَ عَنِ الْقَوَائِمِ وَالتَّحْقِيقَ أَطْلُقُوا

لما مقارن آخره ارادوا به المصرق به جارية الموجود عن الوجود او كما هم قسموا

المعاني الى نفس الادراك ولي ما يلقى وقصص ما يلقى الي ما يجعل تحت التسمية

والتركيب والى ما لا يحصى من ذلك وسموا التسمين الاولين بالعلوم كما قلنا في الفصل

۱۳۰۸ هـ. ق. کتبه العظمى و تبارک القیوم بن یحییٰ : یکتا حکم امرک ظفر و قلم عقدا و الشاکه الکلیه النقیبه برکتها و

فإنه لكونها حكائية مما هي حكائية على نفس الامر يدل على ثبوت الشيء للشيء في نفس الامر بحقيقة
فلا يلزم من انتفاء ثبوت نفس الامر في الواقع انتفاءه في تلك الظن لأن لا يخفى على
من له ادنى مسكة ان قيمة تلك القضية لا يصلح ان يصيب مقدم الشرطية فاذكر من النظر
خارج عن البحث فالوجه الثاني اننا نقطع بصحة الشرطية مع كذب المقدم ولو كانت القضية
التي لم يتصور صدقها مع كذب ضرورة استلزام انتفاء قيمة انتفاء المقيد وقد فصل الحق الشرطي

في حكماني شرح التلخيص ولا يخفى ان لا يخفى على الطائفة الاستدلالية السابقة
قد اخرجت من هذا الاستدلال بعضنا فطري لشرح
جوابه يكون باو في تفسير في هذا الاستدلال ايضا والحق ان بطلان هذا المنهج مبني
الثاني في الحقيقة هو التعليل بالعدم اي بكون الثاني على
تقديره وهو يتحقق عند صدق الشرطية ضرورة تحقق الاستدلال
تتحقق نفس المدعى وانت تعلم ان هذا الاستدلال يتحقق
بعدمه وان لم يعلم الغور لان في القضية
ولا يتحقق بان هو محقق في القضية الشرطية
موجودا ولو لم يتحقق التعليل بالعدم
بل يفيد ان ادعاء وجوده في الواقع بعد ابعاده

والا يشترط في عايد التوقف بينهم والاهل المصالح لورحل المنة لان لا يمكن حصول الشيء
 الا بعد ان يخرجوا من قبة الا لا يمكن حصولها بالجدس ولا يمكن ان يحصل بان
 يحصل بكل فرد فينبغي ان اخذ التوقف بالمتن الاول حتى لا يتحقق حصول الجدس
 من غير التوقف . ثم لا نقول ان في نفس البديهي والنظري بما يتوقف حصوله على
 النظر في التوقف عليه فليس بينهما منافاة ويجوز ان يصداق على امر واحد

فحينما يحتاج في تخصيصه الى النظر فيما لا يحتاج فيه اليه فيمنه منافات ولا يمكن
 بعد في امر واحد من شهور الاحتياج في الجدة كالف تفاوت القوة العلمية حيث لا
 فاقده يحتاج في حصول مثل العلم حادث الى الكسب ولا يحتاج في مثل الامر نصف
 اليه فبعد العدم . البديهي والنظري الملق الثاني مع ان المقصود منها في الوساطة
 في التوقف لان في الوساطة مطلقا وفيه نظر لان البدايه والنظريه اول الالوان
 بصفتان للتصور والتفريق وثانيا في الالوان للتفريق كذا ان المطلب في الوساطة

اولا في الالوان صفتان للتفريق وثانيا في العرض صفتان للتفريق هذا ولا ينبغي ان يفهم
 ان القضية بوساطة الذي بها القوية فليعلم بان بديهي او نظري ويؤكد ذلك
 ما قال في الملاحظات واربع ما يعرف به القضية انه قول يرتبط بعضها جزئيا ببعض فلم
 عليها بالفصل او قول يتفق نظريا بالفصل لا يدرك ان التفريق متصف بالمطابقة او لا

والاحتياج في التوقف الثاني لوراه سبغ اذا كان كجيب الاحتياج . اما في الملق وهو سبب الى
 ان التوقف والتفريق الاول ملحق التوقف . وبسبب الى نظم التوقف ولا شك ان كان قضية
 نظرية يمكن ان ترتب على الملق وان ترتب على النظر فلهذا سبب ان ترتب على النظر
 والاحتياج في التوقف الثاني لوراه سبغ اذا كان كجيب الاحتياج . اما في الملق وهو سبب الى
 البديهي والنظري الملق الثاني مع ان المقصود منها في الوساطة
 في التوقف لان في الوساطة مطلقا وفيه نظر لان البدايه والنظريه اول الالوان
 بصفتان للتصور والتفريق وثانيا في الالوان للتفريق كذا ان المطلب في الوساطة
 اولا في الالوان صفتان للتفريق وثانيا في العرض صفتان للتفريق هذا ولا ينبغي ان يفهم
 ان القضية بوساطة الذي بها القوية فليعلم بان بديهي او نظري ويؤكد ذلك
 ما قال في الملاحظات واربع ما يعرف به القضية انه قول يرتبط بعضها جزئيا ببعض فلم
 عليها بالفصل او قول يتفق نظريا بالفصل لا يدرك ان التفريق متصف بالمطابقة او لا

المراد من التوقف بان يكون متصفا بالمتطابقة او لا
 ان القضية بوساطة الذي بها القوية فليعلم بان بديهي او نظري ويؤكد ذلك
 ما قال في الملاحظات واربع ما يعرف به القضية انه قول يرتبط بعضها جزئيا ببعض فلم
 عليها بالفصل او قول يتفق نظريا بالفصل لا يدرك ان التفريق متصف بالمطابقة او لا

بالنفس في الحقيقة متحدة بهما بالنفس او المتصف بهما بالذات الحكم بالنسبة الى الحق

بجزء الحقيقة لا يتحقق في المتصف بهما حقيقة ليس له ما هو حكاية عن الواقع

الحكاية انما هي بالقوة واما النسبة فهي في طاعة الحكاية في اصل فلتجد وضوح لا يخفى

دقيقة والتدقيق على ما عرفت لا يمكن ان كان وجهها في ذلك من ان الاستدلال

والحكم على النفس ومثلها يكون بمشيئة او فيه تفكر عرفت ان الحكم له له

ان لو ان الحكم استدل امر الى آخره بالاجاب والسبب فهو مختص بالحكمة في تحقيق

في القضية الشرطية فالحكم يتحقق في التصورات المحزنة دون ما يوقضية بالقوة وان التصديق

الحكم فانه يتحقق في القضية الحدية والشرطية في الواقع في التصورات والقضايا ولا يخفى ما فيه

على انك قد عرفت في قوله ان التصديق ليس من قبيل العلم لان ليس موضوعه آه تحكما

التدقيق لان ما في الاصل المكتوب هو ما في النصيب في الحقيقة لا اسم ولا في الحقيقة يتحقق

وذلك لان ما في الاصل المكتوب هو ما في الاصل المكتوب او لم يتحقق والحكم اي الاصل المكتوب

والنقطة التي هي وايضا قد تقرر في موضعه اني اطلق في لفظ العلم على الحكم من حيث

خاص على سبيل المثال في اللفظ المشترك لا يقع في آية من حيث ذات اللفظ

مشترك لا يقع في آية من حيث ذاته بل في الحقيقة في جميع ان يقع في آية من حيث ذاته

الان في ما ذكرنا او ما ذكرنا او يعوم المحل اذا كان في اللفظ المشترك معناه اللفظي كما في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

ناقد المصلح في تقديم العلم إلى التجويد والتحقيق : وقد بقي تصور الحكماء نفى التبعات أي

تصور ما بهما الكلية مع قطع النظر عن كونها قديمة بنفس فو كذا الذي علمنا بصدق

والاعلام الخاصة بالقائمة بذواتنا علم حضورى والقرآن علم حضورى فالعصر متعلق بها

ویندھمہ ان - - بنیتہ فیروز دہلی فی مقابلہ لاسر الخارجه فی الخیر صاع اعنیہ

الاسم ليس مدعيا، بل هو الخارجيية في تغيير الحكم. قطع النسخ الخ المطبوعة وادبها

اسلوب و انتفاع و به اشتدالي بالحكم المستضيء بالاشارة اليه بقواعده بالحكم الايجاب و

شروط التوحيد في دولة ابن كونه : حصول صورة الشئ في العقل أي الصورة

الحاصلہ عند العقل کہ میل علیہ قویٰ و ذلک انکاراً فی غیر مقتدر با مقتدر و حکم و فرمان

ففيه اختلاف فظ هو انه بعد ما قرر التفسير بذلك والتعريف بانها الحكم قسم العلم الي

التصوير والتمثيل في هذا التقدير تقسيم الشيء الى نفسه واني ما هو غير محمول عليه

لأن العلم والتصور متساويان والتفريق والحكم ليس على ما ذكره لا يقال الحكم باعتبار
الان التصور المتقابل للتفريق على ما ذكره. وفي علم اذا اخذ مطلقا ١٢ مثله

حصوله فی الدینی علم و تقویٰ فلا یزیم تقییم الخ و غیر محمول علیہ لانا نقول علی

هَذَا التَّعْدِيلُ يَرْجُو أَنْ يَنْجِي أَيْضًا الْمُقَدِّمِينَ فَرْدًا لِقِسْمِ الْأَكْثَرِ مَعَ أَنْ تَقْدِيرُ الْحَاكِمِ الْعَالَمِ

الحق کہ جب تک شخص کو لگے کہ مالا لا عیبہ فی الدین فہمب ان یخوہو

ہندو اہل اعتبار کھولا علیہا کیونہ کھولا علیہا باعتبار کہ اسے نہیں پتہ کہ یہ کون سی چیز ہے

سواء كان من هذا المظهر
او من غير هذا المظهر

معرفة ان الاشياء لا تتغير في الجوهر بل في المظهر
معنى الاشياء وما يتغير مما يحسن كماله لا يتغير في الجوهر بل في المظهر
الشرائط الحقيقية بالتصور الخاطئ يجب عندئذ ان الشئ والجزء منه من عليه تصور
بشرط الاقتران والمقابل لمفهومه وقارة بان الشرط بـ
والمقابل للتصور بشرط الاقتران وقارة بان الشرط والجزء من التصور المطلق والمقابل
التصور بشرط الاقتران اقتران في هذا الجواب الاول ان ما وجد عليه التصور
بشرط الاقتران يتبع او يقع بقرار بشرط الاتحاق صدق عليه التصور بشرط الاقتران
مع ان مفهوم تلك التصورات انما يصدق على نفسه وعلى غيره لان مفهومه هو
الصورة الحاصلة في الذهن مقيدة بجم الاقتران ولا شك انها من الصورة الذاتية فيكون
المقابل ايضا ما صدق عليه الاقتران ان يخصه ما صدق عليه ذلك التصور وتلك
المراد من قولك الفرد النهمية هو نفسه تامل في رد على الجواب الثاني وانما قد علم
العلم في التصور الحقيقي لان التصور بشرط الاقتران لا يصدق على التصورين ليس تصور ولا
تصديق مع ان المطلق من حيث الاطلاق ليس له تحقق حتى يقع جزؤها شرعا في

في هذا الجواب الاول ان ما وجد عليه التصور
بشرط الاقتران يتبع او يقع بقرار بشرط الاتحاق صدق عليه التصور بشرط الاقتران

والقول بان التصور بشرط الاقتران معتبر في التصور بشرط الاقتران غير معتبر في المظهر
والصواب ان المظهر لا يتغير في الجوهر بل في المظهر

اشارة الى ان المظهر
يطلق التصور المطلق
على التصور المطلق
في قوله تعالى



مؤيد الخائن فانهم المذنبون من انهم الخاسرين والتاويل بانها صورة واحدة وانت خبير
 بان يقول المذنب الثاني قريب على ذلك لان اطلاق الصورة على الحقيقة من حيث الحقيقة
 عندهم على اطلاق الصورة الزمنية عليهم ايضاً ان لم يوفقا الصورة الزمنية من حيثها
 صورة زمنية فلهذا جعلوا التاويل فيقولون لا بد من اطلاق الامر الخارجي
 على الصورة الزمنية لاس حيث انها صورة زمنية ولا من حيث انها موجودة خارجية
 فلا تجده المعلوم بالذات والى يوم عليه وجوز التصديق اي هو نفس الحقيقة من حيثها
 وجوز التصديق اي هو الحقيقة من حيثها اي حقيقة بالعوارض الزمنية وهو
 معطى الاسم في ذلك انه يتراءى يدل على ما هو المسمى من ان الاصل والواقع
 في التصديق اختلاف لفظي ولما كان يقول الا اختلاف وقع في الامر الذي هو كونه
 من الجهة ومنه فبالطبيعة والامثلة والبراهين والنظريات والحكم فذهبوا
 الى انه نفس الحكم ولا سمى ذهب الى انه مجموع التقررات والحكم وهذا من الاختلاف
 الذي وقع في حقيقة المكان حيث وقع الاختلاف في نسب اليها الجسم كونه في
 الجسم منه واليه وما يشغل الجسم بزمانه وفي كونه في ما يشغل المكان في وقت
 الاختلاف وفروع التاريخ بين الحكم ووجه الحكم والتمسك حيث لا يتغير
 هو ان كونه متماثل في بعض الامور حيث استدل في كونه الحكم بغير

فان قيل انهم قد استدلوا بان
 لا بد من اطلاق الامر الخارجي
 على الصورة الزمنية لاس حيث
 انها صورة زمنية ولا من حيث
 انها موجودة خارجية

التعليلات على ما مر

في قضية انما هو وجودها مستلزم لوجودها في الجوهر
 في العقل اي مطلق سواء كان حصول صورة الحكم او غيره
 في العقل اي متعلق به لا يتصور حصول صورة الحكم في العقل بغير كونها في العالم
 انما هو في العالم بان الحكم بان العلم حادث لكنه لا يحصل في العقل من حيث ان
 كذا انما يحصل الحكم بحدوثه في العقل والحكم عليه وينبغي ان حاصلين فيه نعم حصوله
 في العقل لا يتوقف على حصوله في العالم بل كذا العلم ليس في ذلك في العالم
 الحكم عليها وبها فمع تسمية لان الجملة الحقيقية يتلقى الحكم عليها ويتلقى في حصوله
 فيها وبها وفيها الحكم على ان المتصور بوجوده في العالم هو العلم
 اقلا الحكم بغيره في العلاقة ففقد نوع من الحرورية في العلم هو ان الوجود
 العلم اذ وقع كقول لا يحتاج الى الوجود في العلم او العلم في العلم في العلم
 قضية هي حقيقة في قضية لا يتوقف على حصولها في العالم بل كذا العلم ليس في ذلك في العالم
 كذا الحكم بغيره في القضية بين مفهوم ومفهوم في العلم الحكم عليه وينبغي ان حاصلين
 الى ان قضية في القضية على النسبة التي يرتبط بها العلم في العلم في العلم في العلم
 وغيره من العلم بان كل قضية مركبة من ثلثة اجزاء العلم في العلم في العلم في العلم

(4)

والمأخوذون ثمانون من قسطنطينية مركبة من أربعة اجزاء من افعى اعطيت لهم الميثاق بتقليص

وَأَمَّا التَّهْكِيكُ فَقَوْلُ الْمُعْجِمِ حَيْثُ يَقُولُونَ زَيْدٌ هَيْسْتُ وَزَيْنَةُ هَيْسَتُ

فهل ليس بشي لان الواسطه معتبره في هذا القفل ايضا لكنهم لا يتاخذون بنوعه

اما حضرت عثمان! شکر ارا لفظ اولی است و قلمم است و ابو بکر! ابن الکلبی

مستندة عليها في نفعه العريض مع أن الحقائق لا يقص من الاطلاقات العرفية

لَا يَنْقُضُ مَعَادَ الْعَقْدِ فِي الْبَهَانَةِ الْمُبِيدَةِ لِمَسْخَرِ الْحَقِيقِ الْمَوْضُوعِ بِهِ وَمَعَادَ الْعَقْدِ

في الهلية المركبة في تقرير عن اهل التحقيق ان الوجود نفس موجودية الشيء وليس

وجوبه في الموضوع بل هو نفس جود الموضوع فلا يصح أن يقال الموجود ثابت لا غير

لهذا هو مقتضى النسبة الواصلة على الشئ في التسوية وحينئذ لا اعراض في انفسها هو موجود

في موضوعاتها سواء ان العرض الذي هو الوجود ولما كان مخالفا لما جتهدا الى الوجود

حتى ينكشف وجهه واستغناء الوجود عن الوجود حتى ينكشف وجوده لم يبلغ ان يقف

ان وجوده في موضوعه هو وجوده في نفسه يعني ان الوجود وجودا في الوجود

وجود بل بغير ان وجوده في موضوعه وتعلق وجوده بموضوعه وغيره من الاعراض وجوده

فی موضوعه ہو ووجد ذلك انتهى لا أنقول بطلان وجود الشيء الذي هو موضوعه بل

معين الاول وجود الشيخ للشيخ بان يكون الوجود بهذا النحو وجوداً الى نفسه ذاك الشيخ

[illegible]

مجلس شورای اسلامی

انما يتصور استقلال المفهومية وان كان في الاصل غير متقل وهذا نحو وجوده في الجوهر
 وانما في وجوده لا ياتي الغير المستقل بالمفهومية اصلها فهو ثبوت القول للمفهوم هو وجوده
 بالنسبة بين الموضع والقول فالوجود لا ياتي الا في محقق في الوجود بالمفهوم المتعلق
 كما في الوجود بالمفهوم الثاني وذلك كما في قوله في قوله الحق كقول ايضا محقق فيه
 لكن لا بل لا يكون وجوده في نفسه ولا بعد يحتاج الى اللفظ الفرعية فتستدرك
 في اللفظ المتعلق في تحقق المعاني كانت تعلم في خارج التصويبات لم يذكر المعاني
 بين التصور والتقدير ولم يجعلها مانعا عن الجزئية والشرطية ولم يقتض ذلك ما لا يلزم
 مقصودا انه اذا اخذ التصور بشرط الاقتران لما في عين التصور بشرط الاقتران
 على التقديرين يلزم اجتماع الاقتران والاقتران في تصور واحد ضرورة ان جماعتهما
 اعتبروا التصور بشرط الاقتران فيصدق عليه انه تصور غير مقترن بالكم وفي تقدير
 يكون التصور بشرط الاقتران فيصدق عليه انه مقترن بالكم لانه لا استيعاب
 الا بالمتعلق مطلق المعانة سواء كانت بالذات او بالمعرض لان الوحدة والكمية ليس
 بينهما معانة بالذات قال الشيخ في التبيين الشافعي ان يخرج ان لا تعاقب بين
 الحق والخط في ذاتها وكان يلزمها تعاقب وهو ان الوحدة من حيث هي كميال فيعمل
 الكثرة من حيث هي كميال وليس يكون الشيء وحده وكونه كميال شيئا واخذ من بين فرق

وقال المحقق الطوسي: التجزئة تقابل الوحدة والشمولية لا من حيث العلية بل من حيث

الكمية لا تقابل جوهرياً بل كمياً، وكذا لا معاناة بالذات بين الكمية والاشياء

اللفظية كسبوا المفرد بل انما هي بين الوحدانية والعددية وبين الافراد والتركيب

بل المستحيل ان يكون صدقها على ذات واحدة بين جهة واحدة اقول: تحقيق المقام ان

المساواة والمعاداة في المتساويين ليس باعتبار الوجود والعدم معاً بل باعتبار الصدق

لما يأتي نحو كان بل بانها بخصوصية ذلك لان المتساويين اما ان يمتنعوا على

الاشتقاق الى ان يتوافقا في نحو الصدق والمساواة والاشتقاق في عدم وتمنع والاول

نحوية من المنطق على ان لا اشتقاقاً في حمل الالف على ب بالمساواة واما

ان لا يكون قاصداً على الاخر فيقال: صدق عليه بالاشتقاق فهو جائز ضرورة ان

العدم يحمل على الوجود حقيقة الوجود معدوم وان صدق عليه بالمساواة وتحمّل المساواة

ينقسم الى قسمين: حمل القضية وتحمّل النقيضات فصق احداهما على الاخر يحمل

الوحدانية ايضا جائز بل يتحقق حمل المضمون على الالفاظ وهو المتصور

والوجود على الالفاظ وجوداً حقيقياً لا يشترط ان يضم في هذا المقام ان حمل الوجود

الطلق والعدم والمادية المطلقة والكم والمفهوم والوجود والكمين الصامد

المتنوع على انفسها من هذا القبيل ويمكن وضع الخط بطلان الكمية بهذا بل كل

حيث يتفق الالفاظ في مفهوم والالفاظ في مفهوم والالفاظ في مفهوم

والوجود على الالفاظ وجوداً حقيقياً لا يشترط ان يضم في هذا المقام ان حمل الوجود
الطلق والعدم والمادية المطلقة والكم والمفهوم والوجود والكمين الصامد
المتنوع على انفسها من هذا القبيل ويمكن وضع الخط بطلان الكمية بهذا بل كل
الوجود على الالفاظ وجوداً حقيقياً لا يشترط ان يضم في هذا المقام ان حمل الوجود
الطلق والعدم والمادية المطلقة والكم والمفهوم والوجود والكمين الصامد
المتنوع على انفسها من هذا القبيل ويمكن وضع الخط بطلان الكمية بهذا بل كل

الوجود على الالفاظ وجوداً حقيقياً لا يشترط ان يضم في هذا المقام ان حمل الوجود
الطلق والعدم والمادية المطلقة والكم والمفهوم والوجود والكمين الصامد
المتنوع على انفسها من هذا القبيل ويمكن وضع الخط بطلان الكمية بهذا بل كل

الوجود على الالفاظ وجوداً حقيقياً لا يشترط ان يضم في هذا المقام ان حمل الوجود
الطلق والعدم والمادية المطلقة والكم والمفهوم والوجود والكمين الصامد
المتنوع على انفسها من هذا القبيل ويمكن وضع الخط بطلان الكمية بهذا بل كل

تک رفیع ہو اور اشتقاق ہو و کما یلا فی نسخۃ کلام الکریم لکرمحمد حسن بن محمد

بِقَوْلِهِمْ كَلِمَاتٍ بَيْنَ يَدَيْهِمْ سُبْحَانَ الَّذِي لَا يَمْلِكُ لَكُمْ دِينَ هَذَا وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مَدِينًا

بسم الله الرحمن الرحيم

المراة من النقيض المحول ما هو محول في الاشياء المحولة لخواصها كالواحد هو ما هو محول في الاشياء
بالاشفاق في المحول

ان صیغہ ہذا و فی خبر علیہ ہذا کہوں ہاں کہ ان مبدل الاستحقاق فی مسرر معنی کے لوجہ دوا والہ

فهم من قبيل الاول لان عرض الخ لغير مستدرم اعرضه المحقق منه فيك انه مستحق

و هو من حبلى الاستحقاق المستغرق كل مستحقه و انكبه ان و ان من قبل الثاني

انه اذا لم ينج من هذا القيس بل يوافق قيس حمل الذي منه ولا يشك ان حمل النكاح

مستغرق لروض ماخذ الاشتقاق بها اذ لك مستغرق لروض ماخذ الاشتقاق المستغرق

مكتوبه فیروز خانان الفرض کی نظم باتیں اہل حق و عاشق و عاشقہ کا حرم

الزواج غيبس كباية السر في ذلك ان كل مطلق يتفق انما و سبابا لزات الواب الواف في

فصل فی باطنی اشیاء و نباتات ای اتحاد و حقیقتی و فی حمل النطفی اتحاد و بالعرض ای اتحاد و مجازی

لَقَدْ وَصَّلَ إِلَيْنَا فِي الْمَظْهَرِ الَّذِي يَدْرُجُ أَسْمَاءُ الْمُتَنَاقِصِينَ فِي الوجودِ حَقِيقَةً وَلَقَدْ وَصَّلَ إِلَيْنَا

مع إتيانهم من الضيق والجد : ٦٧ مجازاً إذ الاتقان للعربي محل العرضيات وكذا التمام

والاحتياط في ان يتوحد التسامع بين بالآخر اتحاد المبادئ والايه الفروع العقلية

يقضي باستماع مطلب التي هو فقه بخلاف كون التي افرو الحقيقة فان العقل بالاجتهاد

[illegible]

[illegible]

تكفي في عين الله المتعلق بالشيء الحقيقي بغيره كسب المتعلق الاول ^{تقول}
 الحوادث بالوقوع والماضي من غير ان يكون له وجود في الماضي بل هو واقع في وقت
 بواقعة ما صدق عليه المصنوع من ان ينسب اليه القيام اليه في واقعة واحدة
 في الواقعة في قضية غير قائم ويزيد ليس بقائم ^{يعني ان المقصود هو انما هو خارج عن الواقع}
 ان هذا الكلام يدل على وجوب حقيقة المصنوع به الحكم لا على منفي عنه التصديق ^{بما يتبين من كلامه}
 التصديق والحكم اطلاقاً قد يستغنى عن انما ان اللاحق في الاستدلال بالارباب كقولهم
 عباد الله انما نريد ان نعلم انما نريد ان نعلم انما نريد ان نعلم انما نريد ان نعلم
 ان يكون بيننا وبينكم الصديق فلا نعلم انما نريد ان نعلم انما نريد ان نعلم
 اي الحق الذي يتحقق بالفعل يقع من الحكم لكن خارج عما نحن فيه من الزمان
 فانه قال في شرح الاستدلال بوجوب ذلك في شيء لا يشهد به احد الا ان نقل عنه
 منهم ذلك فافهم انهم ان كلامه في اسباب الاقتناع من قبل على ما مضى فيها
 قال برعليه وادركني كسبتهم في انما اعتدوا به من ادوارهم في حاله في حاله
 ان الحكم به بانباته وجهه في انما تصور كونه يستلزم ان يكون بانباته في حاله
 تصديق خواند به ^{فكان التصديق في حاله} ان تصديق التصديق في حاله
 بالحكم يتحمل بانباته اليه الامام ويختص به المشهور بالذهب المستعمل في حاله

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو



المشكل الثاني - الميقم السؤال الاول انه هذا ايضا من جملة كلام العلامة
 وقد رأينا ان كلامه وقع في صورة السؤال والجواب في قوله تعالى
 والله اذ سمع منهم الناصب - يظهر من قول هذا العاقل ان التصديق
 والحكم متغيران اذ اختلفت في ما قال العلامة بان الحكم لما ذكر الشيخ
 وفي استلزام وجود التصديق في تغير الشيء بوجود الحكم نظر اذ يمكن ان يتحقق
 الازعان ولا يتحقق اتمام النسبة بين الموضوع والحال الا ان من سمع
 النص لا يوقن شيئا فليس له ان يقول وفعل بن اذعان وقبول - فيرد عليه
 ان ثبت بغير ان اذ كان المراد بتصور الحكم اذ كان ان النسبة واقعة اولية
 بقولته مع وجه الازعان فيمكنه ان يقول وفعل بن اذعان وقبول في
 الذين اي المعلوم ان ثبت خيرا ان لا يتغير في التصديق والتصديق المسموع
 الصورة الحاصلة لا يمكن حصول الصورة كما حققناه وقرئ ايضا على
 الوجه لعل مراد البعض ان التصور هي الصورة الحاصلة في الشيء
 وتصور الحكم عليه عند الامام جزء التصديق ولا يشك ان الحكم لا يتغير
 في الحكم عليه من الصورة الحاصلة في الشيء ان يثبت الحكم عليه
 التصديق والتجواب بالجواب اننا لا نشترط ان يكون التصديق في الصورة

المصنف في حقيقته انما كان كلفه بالصور من التوفيق والحكم عليه في الصورة الحاصلة
 مع قطع النظر عن تلك الحقيقة اللازم لنا ان يظن ان ذلك هو الذي هو المقام
 في العلم ذلك كما صرح في الدنيا حيث التفرقة ان المعلوم في الصورة الحاصلة
 والعلم في سببها من العلم فحصل صورة الحكم عليه وبه وانما الذي
 هو العلم جز التوفيق والتفريق في صورة التي هي المعلوم شرط لوجوده
 قال صاحب المطالع في كتابه البيان في الصور انما كان الشيء من حيث هو
 يقول هذا الكلام على ما في الصور التي هي للتفريق هو التصريح هو
 الحكم بتبدل العلم على ان عدم اعتبار الحكم بقرينة مقابلة للتفريق الذي
 هو، اعتبار الحكم وكلامه في المطالع صريح في ان ذلك التصور هو التصور في

(45)

اي التصريح عدم الحكم او التصريح عدم اعتبار الحكم فعمله بالتوفيق
 وهو الثاني بان التصديق الكسبي هو التصور الذي يفقره انت تعلم انه قد سبق
 في كلامه ان لا تثبت والايقاع فعل النفس وفعلها يكون مشيتها وهو مناف لما ذكره
 ههنا مع ان هذا الجواب هو بعينه جواب العلامة وهو انما ثبت بان التصديق
 هو الذي يعرض له الحكم ولا بالواسطة وهو مجموع التصورات التي تقابل ان
 "اقران الذي هو هذا فقول فالمراد الاقتران اني اني ما في فان كان

السابق في اعتبار
 هو الفاعل التصور اي التصور فقط
 الذي هو محتمل بوجهين
 التصور مع عدم الحكم والتصور
 مع عدم اعتبار الحكم والتصور

بين تلك التصاريح الثلاث تغليب بحق التصديق الاخير منها ولا
 يصح كمال معرفتها فهو الجواب لا ينبغي عن الجوع شيئا
 لان كل ما يحصل في الزمان آه في هذا الحصر نظر لان الشك والجهل
 غيرهما مما يحصل في الزمان وليس صوراً للماضيات ولا للآذيان
 الاعتراف بالاشتباه عطف على قوله اجزائها
 وبعد القياس لا يحضر آه الاولي ان يبق الاذيان بغير التصريح بانها
 صالحة للواقع تحت تمام مراد من مراد القيد الكاشف وما ذكره من
 وادرك المراد من ان الحركة من غير ان يكون

حالا چه طور می توانیم
مردمان را به راه راست هدایت کنیم

بسم الله الرحمن الرحيم

فإن كان الرأي مع الفقيه كان هذا الشارة إلى الفقيه بحيث يتعين معه الفقه ويظهر من تسمية الفقيه بدور فقيهه

[illegible]

الشيء من أجل تحقيق بعض الحق الوصول إلى العالم بعدة فاستمر إلى أن وصل إلى العلم من حيث هو من غير تحقيق

يعتقد الله بغير من حيث هو عالم وان كان بينهما غيبية لان الله تعالى ان يقر ان المخلوق ان حقيقة بغير من العلم بعد الحق مصداق العالم بالبعث

والله اعلم بالصواب

الحاصل من حيث هو علم فلا ينطبق هذا النص على العلم المحض ولا يجوز أن يراد بكلمة بعد معنى موضوعات بل معنى

العلم بالحقائق الربوبية فيكون صدق عدم العلم بالمعدود متساوياً لصدق التحقق الذاتي فيه ثم نؤمن العلم غير المحض

المعلوم لأنه إن اردى الحق في نفسه لم يكن له الحق في نفسه
والله اعلم بالصواب

ان الخ بالحيثية الدائرية تحتها بعد تحقق الخ بانه نتيجة الاولى بعد ح دائية وايضا ان العبد ليس بصفة المفعول
بالنحو على ان يقبل يفهم به العبد

فلا يلحق موهم فاقسام والتعريف وهو ليس أه قيل عليه انه ان اريد ان هذا المعنى لا يصدق القيل المحلى المطلق ولا يلحق

من التخصيص بالمادة في المورد القسمية فيلزم التخصيص من حيث كما يلزم في بعض المباحث وان اردنا ان لا يتصلق

الأمم المتحدة في ذلك عهد مساوات الصفه وهو ان لا ينفق في سجون المحرورين والموقوفين المستعبدات والرجال

والآية وان اردنا ان نخرجهم من ارضهم في ايامنا هذه فليكن لهم فيها آية من آياتنا فانهم لا يرجعون الا اليه

وجم التخصيص والتقدير ان اريد الالهام من القديم والحديث يترك عدم الاختصاص لشمول القديم وهو ليس بشعور ولا تصديق

كانت قد قبلت دليل على ان القديم داخل في مورد القسمه فمع تقدير تفسير المقدود بالحدث يلزم التخصيص مرتين البتة

بضع ووصفها مساوية القول ان مساويات الصفة للصفة معرفة غير الزم والتمهيد لا يتوقف على

المساواة لأن التوزيع في اصطلاحات النية يرفع الاختلاف في العمل في العارفين اعلم ان كانت او غير نحو زير الحاصل

والرجل العاقل ولا يشك في العلم عالم وموجب يرفع الاحتمال في العديف فان وصفه بالعالم يرفع احتمال
غيره فلهذا لا يشك في العلم عالم وموجب يرفع الاحتمال في العديف فان وصفه بالعالم يرفع احتمال

نعم محمد الحضور بل الحاضر مع الحضور وشامل لئلا يترك
الحضور أصلاً إلا في قوة السالبة فيها.

هذه بعض النسخ من العلم المحوري قد يكون

ان الله يريد اخذكم ان يستدل في هذا المقام اي ان يكون مورد القسمة على - هو الجاهل مورد القسمة

[illegible]

[illegible]

اللهم انشئ لي

في حاشية على حاشية حاشية التبريد بان الوجود لو كان قائما بالمكان فلهذا انما يتصور
انها فانها ميا او انتزاعيا او الاول يلزم ان يكون قبل وجوده ووجه حاشية ان الانتزاع
الانتزاعي يتوقف على وجود الموصوف في الثاني لا بد من ذلك الانتزاع وهو الوجود حقيقة فنقول
الكلام اليه ان في حاشية الكبرياء حاشية شرح المواقف ان انتزاع
ليس انتزاعا حقيقة بل كانتظام الفصل الى الجنس فلا يستلزم امتياز المنقسم اليه من انتزاع
والعيني والوجود متحان لوساويان فاذا كان انتظام العقين كانتظام الفصل الى الجنس فلكان انتزاع الوجود
بعضا لغيره فلا يستلزم وجود المنقسم اليه قبل الانتزاع فلا يتم هذا الدليل فوجود الممكن بوجبه وجود الواجب
فعلما تعالى للمكانات ينطوي في علمه بذاته بحيث لا يعجز عنه شيء فعمل الاجمالي للاشياء هو الذات
بعينه اقول ان عينية وجود الممكن الواجب لا يوجب كون حضوره في تعالى بعينه حضورا للممكن وبدون
حضوره لا يبين العلم الحظوري وان فرض جهة اخرى فلا يبين رانظافيه في تعليقه ايضا انه على هذا التقدير
لا يبين العلم الحظوري بين المعلومات التي هي الممكنات من جهة رانظافيه والجواب من الماوي ان وجود
الواجب اذا كان بعينه وجود الممكن فحضور ذات الواجب هو حضور الوجود الذي هو مستغرق بجميع الممكنات
حضور الذات بعينه حضور الممكنات لانه لا يمنع لحضور الاشياء الا حضور وجودها الذي هو مستغرق بجميعها كما
يظهر بالتأمل السدوق فعمل الاجمالي للممكنات هو عين الذات بعينه ان مبدأ الانكشاف ذاته تعار
فتمام لذلك لا تجد هذا التحقيق من غيرنا والجواب عن الثاني ان المعلوم بالذات على هذا التقدير هو ذاته
والمعلوم بالعرض هو الممكنات والعينية مع المعلوم بالعرض ليس حظوري ويمكن الجواب عنه ايضا بأنه يلزم عينية
العلم مع المعلوم في علم التفصيل له تعالى لا الاجمالي وكمن من المبصرين قال الشيخ ان المقصود من هذا
الكلام اثبات ان الموجودات عالم بانفسها ومن الكلام الذي نقل ثانيا اثبات ان علمها علم حظوري و
بقوله وجودها لها وجود لا يستلزمها اولادها كما هي على حرف المضاف وبقوله وجودها لغيرها وجود لا يستلزمها
غيرها اولادها كما ولا يجوز ان يراد بوجودها وجودها في نفسها وبغيرها وجودها وقيامها بغيرها لانه يستلزم
ان يكون العيني مثلاً قائم بقوة الباصرة كما يدل عليه قول الشيخ لا على هذا التقدير كما لعين مثلاً بل
لغيره وهي القوة الباصرة اللهم الا ان يعود الضمير الى العيني لكنه خلاف ما افترق في الحكمة ولا يراد به
ان اراد هذا المعنى لا يساوي العالم حاصل الذي به بعينه لانه حاصل العالم الثاني لا الاول كما ان
الصاحف ولا يراد به علمه الذي يفهم من كلام الشيخ ان بعض الاشياء ليس وجودها لا يستلزمها نفس ولا
لاستكمال غيره كالشمس لا يجوز هذا لان المراد حصر الاشياء المكونة فتعريفها انصب في ذلك

[illegible]

[illegible]

انما هو كذا على تقدير الاول لا ينفك اشتغال محض بل استغناء ثابت فها قد يكون في
 لا ينفك اشتغال ما ليس بشئ بل اشتغال القيام الاستغناء بالزمن وهو ليس اشتغالا حقيقيا
 انما قال المحقق المدة في حاشية الحاشية انك تعلم ان المقدرة اللاحقة في دليل السابق محتمل
 ان ينفك عنها ان العدم ليس بشئ في السير يتبع على وجه ان يكون مستنداً للوجود او قول
 يعني ان العدمي يكون استغناءً عن شيء اذا كان مستنداً الى شيء وبينما ليس كذلك لا بد ان
 مستنداً الى شيء فيها ما ان يكون ادراكاً او صفة غير الذات وتلك الاول يلزم المدعى فيها
 يلزم اختيار الشق الثاني في فرضه في الاول في الحاشية ثم لا يخفى ان المقدرة
 يتبع ان ما ذكر في المطارحات فثبت وجوده جميع الالفاظ بحقوق الطريقة التي اخترتها بعض
 المحققين كما يظهر بالتأمل فالاولي اذكر في المطارحات انما هي انما تكون المقدرة المنهضة سابقاً
 بما ذكر المحقق الاول لا يلزم وجوده جميع الادراكات في تقدير كون الاول هو الحق وجوباً فقط لا ينفك
 اشتغال ما ليس بشئ على وجه ان يكون مستنداً الى شيء بل ينفك كذا ادراك استغناء ما ليس بشئ
 وهو ينفك مستنداً الى لا اشتغال بشئ وهو الاول الموجود في قوله في الحاشية مع ان قد اشتبه
 السلب حقيقة لا يتعلق الا بالمشهور فليس انما هو في المقدمات المنهضة من مقتضى ادراك
 الثاني بالاولى ~~باعتبار~~ باعتبار الشئ كما يظهر من فكر صائب فلا مانع في ذكر هذا القول
 فالاولي في هذا الشق السابق انه يقع اني الا في ان يقول وفي الاول فيلزم اشتغال جميع
 الادراكات السابقة عند الادراك اللاحق وهو باطل لان العلم يزويوما فهو ما يقع
 العلوم السابقة يتبع ويحصل العلم اللاحق والاولى ان يكون النفس عالماً بعلم واحد
 في جميع زمانه وما خفي في كشافه في الاستقادات الثابتة ان يقع ان الادراكات قد يكون
 عدداً لا يتوحد عدداً محضاً بل ثابتاً في هذه العلوم ليس بنات على سبيل الاجتماع بل على الانعقاد
 سابقاً كذا هو المفروض فلا يكون هذه العلوم ادراكات فيلزم اشتغال جميع الادراكات السابقة
 عند تحقق اللاحقة بل يزوم تعاقبها كما ولا شك في زوم الادراكات المتعاقبة لانه العدم
 يتوحد ثابتاً ثم يتوحد السلب لانه لا ينفك في الالفاظ الشئ فلو لم يكن ثابتاً قبل تحقق السلب لم يكن

معناه به فكل

يعتقد في كل واحد من هذه الأشياء التي هي في الوجود كالتصورات والاشياء
 قديمة فلهذا لم يرد في العلم من جانب المبدأ انه لا يوجد العقل البشري في
 استقار الاشياء بل يعتقد في كون الاشياء كذا في
 من كان استقار الاشياء السابق على بناء هذه الاشياء
 بناءه هو متيقن مما مثل ان كان علمنا عبارة عن استقار الاشياء
 الاشياء في ان كان استقار الاشياء يكون سابقا على كون الاشياء
 وان استقار الاشياء في علمنا كذا في الحقيقة والاشياء كذا في الحقيقة
 بما يتبين من الاشياء كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 في علمنا استقار الاشياء كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 ان يقال علم الانسان استقار الاشياء كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 بنفسه مراتب في مرتبة شقية وجميع الاربعة مستند الى الاشياء كذا في العلم كذا في العلم
 وهذا الى غير النهاية اقول في معرفتنا ان الاشياء كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 بسيط بل ثابت لان الاشياء كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 فكان في قوة السببية المعدولة وهي لا تستلزم المحصلة فلا يستلزم تحقق ادراك كبرائته لان في قوة الموجبة المحصلة
 وانت خبير انهما متساويان لان الاشياء كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 المعدولة لان استقار الاشياء ثابت ايضا بالدليل المذكور مثل انفس الاشياء كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 التبعة لا تقتضيها وجود الموضوع وتقرر المطلوب المستدل بان الاشياء كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 فيصدق ادراك كبر ليس بل موجود وهو يستلزم ادراك كبر موجود التبعة بناء على ان العلم والاطلاع في قوة العلم
 في نفسه كما يظهر لمن له ادنى بهارة لكان دفع وجود الجميع كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 لا يثبت الزوال اوجبه في نفسه كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 المحصلة في الزمان السابق مساوية او رائدة على الاشياء كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 اللاحقة بدون السابقة لا يمكن علم هذا التقدير لان اللاحقة استقار السابقة فكانت اللاحقة متعاقبة
 كجانب اللاحقة فكانت مساوية وان كانت متعاقبة بعض اللاحقة فكانت رائدة على اللاحقة ومن كان
 لان ترايد العلم به فيوما يوفق كون اللاحقة رائدة اقول في ذلك ان العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 لان اللاحقة كانت رائدة على الاشياء كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم

(59)

فَيُفَرِّقُ مَا دُونَ الْمُحْبَبِّ عَلَى الْمُتَقَرِّبِ الْأَوَّلِ وَتَوَلَّى الْأَشْخَاطَ سَعْدًا بِمَا جَعَلَ مِنْهُمْ فِي نَفْسِهِ
وَالصَّحَابَةَ الْمُتَقَرِّبِينَ إِلَى مَا أَوَّلَ الْوَلَدِ وَجَعَلَ فِي الْمُنَى وَجَعَلَ فِي الْوَلَدِ وَجَعَلَ فِي

نحن انما نعلم ان الشيء ليس عند العلم بل ان العلم هو الذي يثبت العلم بالشيء
 كما نعلم ان الشيء ليس عند العلم بل ان العلم هو الذي يثبت العلم بالشيء
 في نفسنا على تقدير كون الشيء في الخارج لا في النفس بل في الخارج
 هذا هو العلم بالشيء ان يكون في الخارج لا في النفس بل في الخارج
 من هو العلم بالشيء ان يكون في الخارج لا في النفس بل في الخارج
 الى ان يعلم في الشئ العلم من ملاحظة ذلك العلم في نفسه لا في غيره ان يكون ذلك في صورة كون الشيء
 ان يكون العلم بالشيء ان يكون في الخارج لا في النفس بل في الخارج
 انما هو العلم بالشيء ان يكون في الخارج لا في النفس بل في الخارج
 كما كان ادراك امره بالامر الغائبي في نفسه بل في الخارج لا في النفس بل في الخارج

(54)

وهذا هو العلم بالشيء ان يكون في الخارج لا في النفس بل في الخارج
 انما هو العلم بالشيء ان يكون في الخارج لا في النفس بل في الخارج
 على سبيل البدئية في ان واحد سوى ان القصد في ان واحد على سبيل البدئية
 فيجوز ان يتحقق الزايل في ان القصد بكل شيء يصلح ان يتوجه اليه على سبيل البدئية ويتحقق في
 بعده فلا نسلم عدم الامكان الا بعد وجود الامور الغائبية بالفعل وانما يليك كذا اذا كان مكان
 العلم في كل ان كان يظهر بغيره وهو محقق قبل علمه انه يجوز ان يكون الامر الواحد لا في الزوايا
 غير انه يظهر على سبيل البدئية فلا احتياج الى وجود الامور الغائبية في نفسه بل في الخارج
 ان يكون ما يلي في كل ان لان الان الذي بعينه ان تحقق الزوال ان من الانات ولا يصح ذلك الامر
 فيه انه يترك الزايل في كل فلا ينفرد الاحتياج بذلك الامر فلا يظهر في وما قيل بعد ذلك ملاحظة
 في انما علمنا على ما يظهر في الحق والحق ان الحق هو في العدد من الامور الانتزاعية لان
 العدد من الامور التي يتكرر فيها وفي تكرارها في نفسه لو وجد في نفسه متحققا في مرتبة على
 انفسه مرة على انفسه كالموجود مثلا لو تحقق في كذا في نفسه متحققا في مرتبة على انفسه
 المتكرر وكذا كان كذا كان امرا انتزاعيا والامر وجود الامور الغائبية بالفعل ولا يكتفي

ان يتجه الى شخص اشراعى ولا ينبغي ان يكون الماهية الواحدة اشراعية وعينية وهو محال اقول العدد
 ليس كذلك انما هو مجرد عشرة واحدة لا يبرهن لنفسه والا لزم ان يكون اذا تحققت اشراعية مثلاً
 تحققت الماهية فيكون له بعبارة عن مكرار التبرع ، فرد يا من العدد عينية لها واقفها ان يعرض
 لها فاحذر انما قال المحقق هو في حارة شتى واقف في بيت التبرع والحادث فيها لا يتم ايضا الا على
 فعل من قبل ان الواحد عدد . والعدد محمول آه اقول فيه بحث لان العدد قسم من الكم الذي هو قسم
 من العرض وهو ليس بمحمول على الموضع فمواظفة فكذا العدد الذي هو قسم منه وما يحمل على العدد
 مواظفة معناه مجازي للعدد يستعمل في العرف والكلام في الحقيقة دون المجازي ولا حاجة في
 اثبات اشراعية العدد . الى الرئيس من الاحاد بل في امر كما من الوحدات يكون اشراعيها
 ايضا لان الوحدات اشراعية فالعدد المركب منها يكون اشراعيها ايضا فتأمل وتشكر . قال
 بعض المحققين هذا الحكم آه ينبغي ان عدم تركيب الاكثر من الاقل على القول باشتغال حقيقة العدد
 على البنية الاجتماعية ممكن بان تركيب حقيقة العدد للاشتر من الوحدات والبنية الاجتماعية
 لاكثر من الاقل وهي الوحدات القليلة مع البنية الاجتماعية لها وآما على القول بعدم
 حقيقة العدد على البنية الاجتماعية فلا يمكن ذلك الحكم لان الوحدات القليلة يوجد في الوحدة
 الكثيرة البنية والعدد الاقل والوحدات القليلة يعتمد على هذا التقدير فبنية الوحدات القليلة في الكثيرة
 هو ببنية وجود الاقل في العدد الاكثر . اقول بالعدم التوفيق آه ينبغي ان يقال ينبغي البنية الاجتماعية
 لا يقول بنيتها مطلقا بان لا يمكن عارضه ولا داخل بل حقيقة العدد عند الوحدات من حيث
 انها معروضة للبنية الاجتماعية الى الوحدات الملحوظة من حيث انها معروضة للجزء الصوري
 المنوع للعدد واخترق بين الوحدات المحض وبين العدد المجتباري فيجوز ان يكون الاكثر
 يشتمل على الوحدات الكثيرة الملحوظة من حيث انها معروضة للبنية الاجتماعية لها لا الاقل
 ومن الوحدات القليلة من حيث انها معروضة للبنية الاجتماعية للاقل فلا يرد على هذا القول
 انه يلزم عينية مقولة الكيف والكم لان الوحدة لا يتحقق على الوحدات المحضة بخلاف ان
 الكيف لا يصدق على الواحد يصدق على الاكثر ويصدق عليها العدد ايضا وهو من مقولة

وهو كذا في
 نسخة

وتكون الوحدة تصدق على الوحدات المخفضة المخفضة لحاظ تفصيليا وتعدد تصدق
 على الوحدات المخفضة لحاظا وحدها في الوحدات المخفضة من حيث انها مرفوعة للبيان
 الاحتمالية كما يريهم اتحاد المقولين بالذات وتفاوتهم بالاعتبار ولا يجوز ان يدخل التقييد
 بالحيثية والآن يلزم اعتبار الجزر الصوري وهو خلاف ما افترضنا فالاولى ان يبق ان الوحدة
 هي مقولة للكيف كى صرح به بعضهم ودخلوها آثر نحن دخول الوحدات المخفضة لا يتقدم
 دخولها من حيث انها مرفوعة للحيثية الاحتمالية حتى يلزم دخول العدد لانه يلزم اعتبار الوحدة
 مرتين مرة في الافراد ومرة في ضمن المجموع بوليم تركيب العدد كالثلاثة مثلا من اجزاء غير متناهية
 فاذا دخلت الوحدة من حيث الكثرة دخلت من حيث انها مرفوعة للحيثية الاحتمالية ايضا
 بناء على ما افترض فيحصل مجموعان ثلثة بتركيب كل واحدة من الوحدات ويكون كل واحد من بين
 المجموعات الثلاثة مجموعا من جزر من حيث الكثرة فيلزم الجزئية بالحيثية المذكورة ايضا وحصل
 مجموعان ثلثة اخرى بتركيب كل واحد من المجموعتين الاولتين ويكون كل واحد من بين المجموعتين
 جزر من حيث الكثرة وهذا سيلزم الجزئية بجميع من المجموعات الثانية بالحيثية المذكورة
 فيحصل مجموعان ثلثة اخرى بتركيب كل واحد منها من المجموعتين التاليتين وهكذا الى غير النهاية
 ولما حققنا انه يتحقق ان ثبت عدم تركيب العدد الكثر من العدد الا قد لا يتم ما قاله المحقق البدائي
 وهو ان الامور الغير المتناهية سواء كان عددا او غيره مرتبة لان الامور الغير المتناهية يتوقف
 على المجموع الذي ينقص من المجموع الاول بواحد وهذا المجموع يتوقف على المجموع الذي ينقص
 من المجموع الثاني بواحد هكذا الى غير النهاية لان توقف المجموع الاول على الثاني لا يتوقف الا ان
 العدد العارضي للمجموع الثاني جزر للعدد العارضي للمجموع الاول فان مجموعا زيدا وقمولا ليس بجزر
 لزيد وقمولا الا باعتبار ان الاثنين عارضة لاول والثلاثة لثاني وان توقف
 ما ثبت هو لا يتوقف على المجموع فضلا عن الجزئية كما يظهر بالتأمل الصافي والوجه الثاني
 ان عدم آه يتحقق ان جملة عدم مدون ليس عدم جملة المعينة الواحدة يتبعين خاص والكل واحد
 من المعينات على سبيل الاستقلال والآن يلزم ان لا يعرف المعلوم الا عند عدم ذلك الواحد



على الاول وينبغي توارد العلة المستفزة عند عدم الجميع على الثاني بل عدم علة ما لا ما عدم
 علة المعينة فلو استلزم لا اعتبارا للقدرة من حيث انه يصرف عدم علة ما على عدم علة
 المعينة فعدم الواحد ليس عدم لعدم العلة لا تنزير بل استلزاما لما فيه عدم المعين فلا يشبه
 الترتيب بالعلية على تقدير الجزئية ايضا بل باللازمية والمترتبة - اقول العلة آه يتبع
 ان العلة التامة عبارة عن مجموع اعدل الناقصة من حيث الاشارة الى من حيث
 عرض الهيئة اللاحقة عليه او دخولها والآن نرى ان يتبع العلة التامة جزء لنفسها لان العلة التي
 عبارة عن مجموع ما يتوقف عليه من حيث الوجهة بحيث لا يشذ عنه شيء فلو كانت العلة التامة
 ابرهن من جملة ما يتوقف عليه سوى الاجزاء كما هو المفروض فلا بد ان يدخل هذا المجموع بضميمة ان
 لم يكن المجموع مجموعا فان قلت ان هذا المجموع جزاء مجموع من العلة الناقصة ومجموعها قلت
 على هذا التقدير يتبع العلة التامة هذا المجموع لا المجموع الاول فهذا المجموع ايضا من جملة ما يتوقف عليه
 جزاء للمجموع الآخر فكذلك الى غير نهاية فندرك تركب العلة التامة من اجزاء غير متناهية فان قلت ان العلة
 التامة على هذا التقدير هو مجموع العلة الناقصة من حيث الوجهة بحيث لا يشذ عنه شيء من النقصان
 ونفس المجموع ليس من الناقصات فلا يكون داخل في هذا المجموع بل يكون نفسه قلنا ان وصف
 انه متصل بدو سطة الجزئية كما يظهر بالتأمل فنعنون الجزئية انما يكون ما يتوقف عليه من العلة
 الناقصة فكذلك ان كل واحد بعد الجزئية ناقصات وقبلها موقوفات عليها فكل هذا المجموع من حيث
 المجموع فليس الاستحالة فحسب وانزوفات من وتفكر فانه دقيق فعدم العلة التامة آه هو جزاء
 الشرط المحذوف يتبع اذا تمهد ان العلة التامة عبارة عن العلة بحيث لا يشذ عنه شيء فعدم العلة التامة
 حينئذ يمتنع جميع العدم كما ان وجودها عبارة عن جميع الوجودات فلو كانت علة عدم المعلول
 هو عدم العلة التامة كما قال بعض الافاضل ينبغي ان لا يعدم المعلول عند عدم واحد من المعين
 انما نقض لعدم تحقق علة العدم بل يعدم عند عدم الجميع وليس كذلك في الواقع كما يظهر بالتأمل
 الصادق اقول انما ينبغي ما ذكر لو تم تحقق عدها من عدم واحد من غير ذلك لانه اذا عدم واحد فلا يخفى
 اما ان يكون علة موجودة او معدومة والاول ظاهر البطلان والآخر ان يكون المعلول عند عدم واحد

بسیار عجبی بعد از آن تا سوره مبارکه حمد را بخواند
و اگر کسی بگوید دست و پا نشیند و در جگه بیفتد
حق تعالی بدو عذاب آتش را و اگر کسی آن سوره را بخواند

ولحق ان يكونه تنبيه على كون العلم كتحصيل الالف لا لانه لا يفضل عنه الا الاستدلال فلا يتبع المناقاة
 وجه آخره هذا ان يقال ان العلم لا يتبع على بطلان حجية الاصل وقوله ان العلم
 لا يتبع على بطلان حجية الاصل لما اتفرد النفس في ان وجوده لا يتوجه الى شيئين فلو كان العلم من هذا العلم بهما عن
 الحاصل عندنا فيكون العلم كتحصيل الحاصل غير التحصيل الاول او احاطة المعلوم او استوار
 العلم وما قبله فان قلت آه هذا منع على التفريع يعني انه لا يلزم من ابطال كونه زائلا
 كون العلم امر مطابقة لوزان بل ان العلم نسبة بين العالم والمعلوم وهو لا يصح المطابقة
 قلت آه يتبع هذا التفريع باعتبار مقدرة مطورية وهو ان العلم متصف بالمطابقة و
 الامطابقة وقد يقال آه هذا دليل الزامي على ان العلم ينسب الى العلم نسبة والمنكرين
 لوجود الذهب بانها لا يتحقق بدون المنسبين و نحن نذكر ما ليس بوجوده في الخارج
 فلا يلزم وجوده في الزمان فلا حاجة الى التزام نسبة العلم نسبة ولا يلزم هذا الا ان العلم في الامام
 بالوجود الفعلي ونسب العلم نسبة اليه اليه ان العلم متصف بالمطابقة والامطابقة
 والنسبة لا يصح الا تصادف بها فلا يصح ان يكون حقيقة العالم فتأمل ولا تغفل واعترض
 عليه آه يتبع انه لا يلزم من تحقق النسبة وجود المعلوم في الاذهان السلفية بل يكفي
 ان ينسب المعلوم في الاذهان العالية فلا يتم الا لزم في نفس العلم صورة علمية نعم يتم هذا
 على تقرير وجود المعلوم في الاذهان العالية في مقام اثبات الوجود الذهني اذا كان المراد به
 الزاوية في الوجود سوى الوجود الذي نتفكر وانت خبير بان الاشياء آه يتبع انه لو فرض
 عدم الاشياء المعلوم في الاذهان العالية لا يتغير علمنا بها فلو كان العلم موقوف
 على وجود الاشياء في الاذهان العالية يلزم تغيره كما يحكم به ابيدته وليس كذلك اعترض عليه
 المخرج الدقيق في حاشية المذكرة العالية مع صور الحاصلة فيها جعل الاشياء الخارجية
 والذهنية ومنها العلم فلو فرض العلم عليها يلزم عدم العلم الثبوت في الحكم ببقائه العلم على
 عدمه هو بديهة الوهم لا بديهة العقل كما يظهر بالتأمل في الجواب الاول ملودسائله كانت
 النسبة متحققة باعتبار تحقق الطرف في المذكرة العالية يلزم عدم النسبة على تقدير فرض
 عدم الصورة الحاصلة في المذكرة العالية من جهة انها طرف في نفس العلم من جهة اخرى

مع ملاحظة عددها به خطهم المصنف بهذا الحاشية عليها جملة حاشية اخرى حاشية السنية فلا ينفك
 وجوده في حاشية اخرى ووجدنا الخطف فيها فلا بد ان يكون له نحو آخر من الوجود وليس في الخارج فهو في الوجود ^{المطلوب}
 فتمسك ولا تنقل فينا كما لم يسم آه يفتح انه لم يرد من قوله مطلقا لما في نفسه امر وغير مطلق له يفتح مثلا لا تنقل
 في التصريحات التي تشمل التحويلات في نفس الامر وغيره فلا بد ان التصريحات فليكن تعريض المصطلحات
 فان قلت ما تنقضية انه لم يرد من علم شامل للتصريحات والتعديلات فقلت القنينة على عدم اراوته التقييم التكملي
 وهو قوله جازما او غير جازم ان يظهر بالتامل الصادق فتمسك وتذكر التحويلات بالتفسير الاول آه يفتح ان التفسير

الاول لمطلق التصرف فهو بعمومه ونحوه اطلاقه متعلق بكل شيء ويصدق على نفسه ونقيضه بكل العرفي
 بحيث ان التحويلات بالتفسيرين الآخرين فانه وان متعلق بكل شيء لكن لا يصدق على نفسه ونقيضه كذلك لكل
 على كل تقدير وان صدق على بعض تقديراته لان التحويلات بالتفسيرين الآخرين اذا اخذ مع الحكم ويقال مثلا ^{التحولات}
 مع عدم الحكم مفهوم لا يصدق على هذا التقدير على نفسه الماخوذة مع الحكم فتواب لعدم ملائمتها بالجملة

٥٦

لانه على هذا التقدير ممكن صدقه بهذين التفسيرين على انه تصور مع الحكم والساخرية فيها فيه لانه يقابل وايضا يرد لغوية
 القيدك يظهر بالتامل الصادق فلا يصح ان يكون تفسيرين للتصور فقط ولا يظهر منه آه هذا الظهور غير مبرر كما
 يظهر بالتامل الصادق وانظر الصائب في لا يفتح ان الاذهان آه لا يربح عليك ان المراد بالانتساب

اذهان البينة فلا يرد ما اوردنا الخ لا يفتح ان الاذهان آه لا يربح عليك ان المراد بالانتساب
 الصورة الجوهرية اعراض لم يكن من مقولة الكيف والآن ان يفتح لشي واحد جنسي وهو يفتح في حصر ^{الاعراض}
 اللهم آه قال في الماخوذة قوله اللهم اشارة الى هذا الجواب ختام وذلك لان التحقيق عندهم ان ^{الافاضة}

وغرا من المقولات التسعة ليست بموجودة في الخارج والاصواب في الجواب ان يفتح ان مرادهم حصر الاعراض
 الموجودة في نفس الامر والموجود فيها امر ان الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في النفس من حيث هي هي
 فكلاهما من نفس الجوهرية في مقولة الاولى ل. مقولة الكيف والثانية في مقولة اخرى من مقولة الجوهرية وغيره
 كما سنكشف عليك انظر واما الحقيقة الحاصلة في النفس من حيث انها مكتفة بالعوارض ^{الذاتية} التي يفتح التفسير

فاخلوا والتقدير خارجا وبيان يفتح كل منهما داخل اي المركب من العارض والمعرض فلا شك ان المراد بالانتساب

الذاتية وليس لها وجود في نفس الامر كما لا يخفى على من لا ادنى مسكة ولا كان الاطلاع عليه موقوف على اطلاع
 بهذا كما لم نورد ما اوردنا الجواب غير الرضي وانتم الى حدود مطالعة انتبه كلامه لا يخفى عليك ان الحقيقة

الحاصلة في النفس من حيث انها مكتفة بالعوارض الذاتية بان يفتح الحقيقة تقتضي في التعبير والمفهوم من الموجودات
 النفسانية ومما لا عارض الذاتية وان كانت مع التقييم اي هي معه ومع القيد من الاعتبارات الذاتية
 بعد ايراد اللفظ بقرينة الصورة الجوهرية عريضة الصورة من حيث انها مكتفة بالعوارض الذاتية بالاعتبار بالعلل
 كمال باق بحاله ولا يفتح بهذا الجواب فتمسك وتذكر

بسم الله الرحمن الرحيم
هذا الواجب العقل والحكمة والكلمة على محجة وآله الأئمة
فنقول المنقول الى ربنا الشهيدي رحمه الله
في هذا ان هذه المقالة في تحقق الشخص وتعيين ما به يتبين الشخص من افراد نوع غير منها
ذهب جمهور اهل البحث والتريق من المتأخرين الى ان الشخص من الامور الالهية وبهذا الكلام
وان امكن حمل على وجه صحيح بان يراد به مفهوم الشخص لا ما به يتبين الشخص من افراد نوع
على كثيرين لكن الظاهر ان كلامهم ان ليس في الاشخاص غير الماهية الكلية بعينه آخر الامر اعتبار
لا وجود في الخارج واستلزامه عليه بوجوبه في الاول انه لو كان موجودا لكان له شخص وشغل الكلام اليه
ويتنقل والجواب بان الذي يتبين به الشيء لا يلزم ان يكون له ماهية كلية حتى يحتاج الى شخص لا يعلينا
بل هو متميز بذاته عما سواه لا بما به يتبين عليه ومشاركته لساير الشخصيات اما في مفهوم الشخص وهو الاعتبار
العقلية ولا يلزم في الوجود شي فاما في الماهية المشتركة بين الاشخاص وهي في ذاتها بالنسبة الى
الشخصيات فهي متميزة بذاته واشتركا في ماهية الاشياء من اشتراك في امر شئ وما قيل من ان كل شخص
له ماهية كلية في العقل فنقول بان الواجب ان يكون موجودا بوجه وليس له ماهية كلية يعرفها شخص بل هو
مفهوم بذاته كونه موجود بذاته انما في انه لو وجد في الخارج لتوقف عوضه كونه هذا الشخص من النوع على
وجوده وتمايزه فان كان تميزا بهذا الشخص دارا لالتسلسل والجواب ان التمايز في الخارج بين الماهية
والشخص بان العقل ان يحمل الشخص الى امرين ماهية وشخص عارضاتها والعارض منها بعينه الخارج
عن مفهوم الشئ في نفسه بالجملة عارض الماهية في العقل لا ينافي ان يكون عينها لها في الخارج وعروض الشخص
للماهية كعروض الفصل للجنس وكعروض الوجود للماهية وقد حقق في مقامه كيفية عروض الشخص لان
شخص كل شئ عندنا بعينه وجوده لا غيرك افاده ابو نصر الفارابي وذهب بعضهم الى ان الشخص ما به
يعبر عنه شخصه موجودا موجودا داخل في تمام الشخص فيضم الى النوع وبخاصة ويحصل في النوع
الغرض الى الجنس ويحصل من اجتماعهما الشخص واستدل عليه بان الشخص الموجود في الخارج قريب
مثلا لاشبهته في ان مفهومه ليس به مفهوم الاثنان وحده والى يصدق على كل واحد وانما هو ازيد فاذا
هذان لانه مع شئ آخر تسمية الشخص بهما موجودا لانه جرمه لجرم الموجود وجزء الموجود موجود منفرد
اقول كلام هذا المذهب صحيح لا ينافي الحق بشرط ان يكون المراد من ذلك الماهية الوجودية وهو نفس الوجود الخاص
بهذا الشخص لا شئ آخر بشرط ان لا يكون مراده من التسمية الى النوع انضمام عرضي موضوعه او مفهوم
عارض لموضوعه ولا الماديا اجتماعهما اجتماع موجود مع موجود آخر والذي دل عليه انه ذاهل عن
شخصه كونه اشخص وجودا لا شئ اخر لانه لا يصدق عليه ما به لا شبيهة في ان مفهومه ليس به مفهوم
الاثنان وحدها فحق القول ان يصدق يدل ما ذكره لاشبهته في ان حقيقة ليست بعينها مفهوم الاثنان
كلين لفظ المفهوم انما يطلق على معنى كلي وليس بهوية الشخصية مع كمال الوجودات عن الاثنان

استحقاق من جهة الخلق الى تارة الدين كما في اية: وسائر الطباع الكلية هذا فلو اورد بعضهم على الاول ان الكليات هي
التي هي ان الشخص جزء لمفهوم الشخص لا الذات الموجودة التي هي حقيقة كما ان الجزء جزء
لمفهوم الجمع وليس جزء للحقيقة ^{الناحية} وكذلك الجزء جزء لمفهوم اشرا لافراض وانها
ان جزءا للجزء ان كان جزءا خارجيا فليس انما بحسب وجوده وان كان جزءا عقليا فلا زعم
وجوده ولم لا يكون ان يمتد الشخص جزءا عقليا ولو سلم فذلك الشيء ما لحقه من الكم والكيف
وغیرهما والاعجاب اما من الاول فبان البداية خاصة بان زيد ليس بجزء لمفهوم الان بنية
المنطقية او المحرقة منها ما هو اعم والآن ما بين بينه وبين سائر الاشياء من فرق بل عبارة
عن الان ان الشرطية بتشخيص خاص بقسم توقيف من حقيقة زيد لميت مركبة من الان
الموجود وبتشخيص الان بنية لكان موحدا موافقا لما هو حق من ان الشخص هو مجموع
الوجود فلا يدخل في قوائم زيد الا الان بان بوجوده الخاص والوجود ليس امة ان يذاع الى
بل هي عينه وزيادته عليها بضرب من التحليل فاما على الثاني فبان ان الفرق بين الجزء العقلي
والجزء الخارجي للموجود في انه يجب ان موجودا ان الفرق بان احدهما هو الجزء الخارجي
يجب ان يكون موجودا بوجود آخر غير وجود المركب وغير وجود الجزء الآخر كما هو المشهور فالجزء
العقلي فهو موجود في الخارج بعين وجود الكل فلهذا يصح الحمل بهما كقولك الان ان
ما طوق ولم يصلح في الاول كما اذا قلت الان ان نفس بل الصحيح انه فونفس باطمة وفو
النفس الناطقة جزء تحليلي لما بهية الان وبالجمل لا معنى لتكوين العقل الارجحة
امور متغايرة بالمعنى المتحدة بالوجود وجهة الاتحاد مناهج الوجود انما يرجع سواء كان المحركات
هو الوجود او بغيره عند التحليل فاما تجويز كون الشخص بما يخصه اليه شخص من الكم
والكيف والوضع وغيرها فلا يصلح له سببا لاحد للشخصية لان الجزئي منها يجوز تولد
وتولد مع بقا الشخص بحال كما يظهر في ~~التحليل~~ ^{التحليل} والتكاسف في سائر
الاشياء صلات والحركات والاشياء منها لا يفيد الشخصية لانه مشترك بين الاحاد وكذا
الجميع معنى الكميات كعلم ايضا هذه الاعراض يصلح عدها من الواو انما الصلات للهوية
الشخصية في حال ما قيل في امر الشخص استدل بعضهم على ان الشخص
ليس جزءا من الشخص لان اذا افتتننا في هو المعلوم

